



## جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: /...../ 2023

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )

شعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة ب:

استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية  
- دراسة حالة مؤسسة SOMIPHOS للفترة الممتدة بين 2019-2021 -

إشراف الأستاذ (ة):

- د. صونيا زحاف

من إعداد:

- حسام الدين خالد

- علاء الدين بوترة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الكريم زرفاوي	أستاذ محاضراً	رئيساً
صونيا زحاف	أستاذ محاضراً	مشرفاً ومقرراً
ياسمينه عمامرة	أستاذ	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2022-2023

## الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وتم اسقاط النموذج على مؤسسة صوميفوص للفترة الممتدة ما بين سنتي 2019-2021م، كما تم استخدام النسب المالية للتأكد من مخرجات النموذج (نسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب الربحية، نسب التمويل) و توصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على نموذج شيرود بنسبة كبيرة للتنبؤ بالتعثر المالي للوحدات الاقتصادية وذلك لفعاليتها في الكشف عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال قيمة (Z) الخاصة بالنموذج والتي بإمكانها تصنيف الوحدات الاقتصادية محل الدراسة حسب الفئة التي تنتمي إليها.

كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية كأسلوب من الأساليب الكمية.

الكلمات المفتاحية: نموذج شيرود، التنبؤ المالي، التعثر المالي، الفشل المالي.

---

## **ABSTRACT:**

This study aims to assess the effectiveness of the Sherrod model in predicting financial distress for economic institutions, with the model applied to Soumifos Corporation for the period from 2019 to 2021. Financial ratios were used to confirm the model's outputs (structure ratios, liquidity ratios, profitability ratios, and funding ratios). The study found that the Sherrod model can be relied on to a large extent in predicting financial distress for economic units due to its effectiveness in detecting the financial position of the institution through the model's Z-value, which can classify the economic units under study according to their categories.

The study also recommended the application of the Sherrod model as a quantitative method for predicting financial distress in economic institutions.

**Keywords:** Sherrod model, financial prediction, financial distress, financial failure.

---

## الشكر و التقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ ﴿١٩﴾

[النمل آية: ١٩]

الحمد لله الذي ألهمنا الصبر و الثبات، وأمدنا بالقوة والعزم لإتمام هذا العمل المتواضع،  
فاللهم لك الحمد و الشكر، و نسألك اللهم البر والتقوى ومن العمل ما ترضاه وتحبه، كما نتقدم  
بجميل شكرنا للأستاذة العزيزة و الفاضلة " زحاف صونيا " لتفضلها بالإشراف على هذه  
المذكرة وحرصها على أن تخرج في صورة كاملة، نسأل الله أن يجازيها كل خير و يحقق  
أمانها و مسعاها يا رب.

كما نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الذين أشرفوا على تنوير عقولنا بالعلم خلال سنوات  
الدراسة وإلى كل عمال شركة مناجم الفوسفات بتبسة وعلى رأسهم الأستاذة الكريمة "ورغي  
أسماء"، وكى لا ننسى جزيل الشكر لكافة عمال دار الشباب الكويف وعلى رأسهم السيد  
بوعيطة فيصل.

كما نتقدم بالشكر لجميع زملائنا في الدفعة ولكل من قدم لنا يد العون و الشكر كذلك  
للجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة.

إن أصبنا فمن الله ، وإن أخطئنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.



## الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين الى يوم الدين.

أبدأ إهدائي أولاً إلى رفيقا الدرب الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما من كل سوء، أُمي الحنونة و أبي الغالي لو كان العمر يهدى لما بخلت به عليكما ، و لو كان القلب كتاباً لرأيتما إسميكما في أول سطور الحب، أدام الله عزكما.

إلى كل أفراد العائلة على وجه الخصوص إخوتي الأعزاء.

إلى كل الأصحاب الذين يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة.

إلى كل محبي هذا الوطن و حاملي راية العلم و المعرفة.

إلى كل هؤلاء أخلص تحية و الاحترام نهديكم عملنا المتواضع راجين من المولى أن يتقبله منا، فطوبى لمن أخلص لله تعالى علمه وعمله، حبه وبغضه، أخذه وعطاه، كلامه وصمته.

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
i	الملخص
iii	الشكر و التقدير
iv	الإهداء
v	قائمة المحتويات
viii	قائمة الجداول
ix	قائمة الأشكال
x	قائمة الملاحق
<b>01</b>	<b>المقدمة</b>
01	1- مشكلة الدراسة
02	2- فرضيات الدراسة
02	3- أهمية الدراسة
02	4- أهداف الدراسة
02	5- أسباب اختيار الموضوع
03	6- منهج و عينة الدراسة
03	7- مجال و حدود الدراسة
04	8- التقسيم المنهجي لموضوع الدراسة
<b>06</b>	<b>الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الفشل المالي</b>
08	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
08	المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للتحليل المالي
08	الفرع الأول: نظرة تاريخية عن التحليل المالي
09	الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي
11	الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

11	الفرع الرابع: أهداف التحليل المالي
12	الفرع الخامس: أنواع التحليل المالي
14	المطلب الثاني: مراحل و مقومات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
17	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي
19	المطلب الرابع: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية
35	المبحث الثاني: التعثر المالي و التنبؤ بالفشل المالي
35	المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي
38	المطلب الثاني: مراحل و أسباب التعثر المالي
43	المطلب الثالث: طرق علاج التعثر المالي
49	المطلب الرابع: خطوات التنبؤ بالفشل
49	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
50	المطلب الأول: الدراسات العربية
54	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
57	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
63	خلاصة الفصل الأول
<b>64</b>	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في مؤسسة صوميفوص</b>
65	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة صوميفوص وقطاعها الاقتصادي
65	المطلب الأول: تطور قطاع المناجم في الجزائر
67	المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لمؤسسة صوميفوص
75	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صوميفوص
75	المطلب الأول: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
78	المطلب الثاني: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية
83	المبحث الثالث: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة صوميفوص
83	المطلب الأول: النسب المالية الداخلة في تكوين نموذج 1987 "SHERROD"
86	المطلب الثاني: تطبيق نموذج "SHERROD" على مؤسسة صوميفوص

88	خلاصة الفصل الثاني
89	خاتمة
92	قائمة المراجع
100	الملاحق

## قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول
57	جدول رقم (1-1): ملخص الدراسات السابقة العربية و الأجنبية
76	جدول رقم (1-2): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية
76	جدول رقم (2-2): حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية
77	جدول رقم (3-2): حساب احتياجات رأس المال العامل
77	جدول رقم (4-2): حساب الخزينة
78	جدول رقم (5-2): حساب نسب الهيكل المالية
79	جدول رقم (6-2): حساب نسب السيولة
81	جدول رقم (7-2): حساب نسب الربحية
82	جدول رقم (8-2): حساب نسب التمويل
83	جدول رقم (9-2): النسب المالية الداخلة في تكوين نموذج "SHERROD"
84	جدول رقم (10-2): تصنيف فئات الاقراض لنموذج "SHERROD" حسب درجة المخاطرة
85	جدول رقم (11-2): جدول تقييم مخاطرة الاقراض
86	جدول رقم (12-2): تحديد قيمة (Z) لمؤسسة صوميفوص خلال فترة الدراسة

## قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل
71	الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوس
74	الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة "SOMIPHOS"

## قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق
106	الملحق رقم (01): اتفاقية التريص
108	الملحق رقم (02): ميزانية الاصول 2019
109	الملحق رقم (03): ميزانية الخصوم 2019
110	الملحق رقم (04): جدول حساب النتائج 2019
111	الملحق رقم (05): ميزانية الأصول 2020
112	الملحق رقم (06): ميزانية الخصوم 2020
113	الملحق رقم (07): جدول حساب النتائج 2020
114	الملحق رقم (08): ميزانية الأصول 2021
115	الملحق رقم (09): ميزانية الخصوم 2021
116	الملحق رقم (10): جدول حساب النتائج 2021

# المقدمة العامة



## المقدمة:

في ظل البيئة المتجددة والغير مستقرة تشتد فيها المنافسة وتتميز بحركة سريعة من التطورات و التغييرات، أصبحت المؤسسة تعيش ظروف اقتصادية محفوفة بالمخاطر، فقد تواجه اضطرابات ومشاكل مالية خطيرة تؤدي بها إلى الزوال في غياب المرونة والتحليل المالي السليم والقدرة على التحكم في المسببات، حيث أن التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في ميدان العلوم المالية والمحاسبية، لكونه من أهم الأدوات المستخدمة في الكشف عن الوضع المالي المتعثر للمؤسسات، والتنبؤ بالفشل المالي مهم لمستخدمي القوائم المالية وتتمثل أهميته في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة، وأن إفلاس وفشل عدد من الشركات العالمية الضخمة بصورة فجائية أدى بهم إلى حدوث أزمة مالية على مستوى العالم، ولذلك ظهرت العديد من الدراسات التي قامت على إنشاء نماذج لها والتي تعتمد في أساسها على المؤشرات المالية ذات القدرة العالية للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، ومن هذا المنطلق سنحاول تطبيق نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي والحكم على الوضعية المالية لمؤسسة صوميفوس خلال الفترة (2019-2021).

## مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فاعلية نموذج "SHERROD" للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة صوميفوس؟

و للإجابة على التساؤل الرئيسي لدراستنا قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

➤ هل استخدام النسب المالية يسمح بالتنبؤ بالفشل أو النجاح المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

➤ ما مدى قدرة نموذج "SHERROD" على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة صوميفوس؟

## فرضيات الدراسة:

بناءً على التساؤلات المطروحة وللإجابة عليها تم وضع الفرضيات التالية:

- هناك نسب مالية فعالة، يمكن استخدامها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة ويمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل أو النجاح المالي.
- يسمح تطبيق نموذج شيرود على المؤسسة محل الدراسة بالتنبؤ المسبق والدقيق للفشل المالي.

## أهمية الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي من الوسائل التي تساعد على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- إن استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي يسمح بإعطاء قراءة جيدة للوضعية المالية للمؤسسة.
- إن نموذج شيرود يعتبر من أكثر نماذج التنبؤ فعالية، لتحليل الوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة.

## أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى استخدام نموذج "SHERROD" للتنبؤ بالفشل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، عن طريق استخدام مجموعة من النسب المالية التي تساعد على التمييز بين المؤسسات الناجحة و الفاشلة، وهدفت الدراسة كذلك الى إظهار مدى فعالية تطبيق النموذج على مؤسسة صوميفوص وذلك لتقدير احتمال الفشل أو النجاح المالي للمؤسسة موضوع الدراسة وكذلك توضيح أسباب التعثر المالي وكيف يمكن معالجته و التركيز على أهمية التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه.

## أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيارنا للموضوع البحثي في النقاط التالية:

الأسباب الذاتية تتمثل في:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع من جميع جوانبه.
- محاولة تطبيق ما تعلمناه في مشوارنا الدراسي على أرض الواقع.

### الأسباب الموضوعية:

- أدوات التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن و النسب المالية غير كافية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
- تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج شيرود، يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بشكل جيد و الوصول إلى نتائج مقبولة.

### منهج و عينة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث و اختبار فرضياته على الاشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لكي نلّم بالأسس النظرية المرتبطة بفهم و تحليل ظاهرة التحليل المالي و التنبؤ بالفشل المالي، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي لإتمام الحسابات المتعلقة بنموذج شيرود محل التطبيق، وقد غطت هذه الدراسة عينة من مؤسسة صوميفوص ، حيث تم الاعتماد على قوائمها المالية لاستخراج المعطيات و حساب مجموعة النسب المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى 2021.

### مجال وحدود الدراسة :

للدراسة بعدين بعد زمني وبعد مكاني.

و تمثل البعد الزمني في: قمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة للفترة المحاسبية الممتدة من سنة 2019 الى غاية 2021.

البعد المكاني: لقد قمنا بدراسة ميدانية لمؤسسة SOMIPHOS بولاية تبسة.

## التقسيم المنهجي لموضوع البحث والدراسة:

تمت معالجة الموضوع من خلال تقسيمه إلى فصلين حيث تناولنا في كل فصل جزء معين من موضوع البحث، حيث ركزنا في الفصل الأول على الاطار النظري لمحتوى الموضوع والذي بدوره قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والذي قمنا بتقسيمه إلى أربعة مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى خمسة فروع: (نظرة تاريخية عن التحليل المالي، تعريفه، أهميته، أهدافه، أنواعه)

وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى مراحل و مقومات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه أما المطلب الثالث سنتطرق فيه إلى مصادر معلومات التحليل المالي وفي المطلب الرابع سنتطرق إلى التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

كما سنتعرف في المبحث الثاني على التعثر المالي و خطوات التنبؤ بالفشل المالي حيث قسمناه بدوره إلى أربعة مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم التعثر المالي وأنواعه، وفي المطلب الثاني إلى مراحل و أسباب التعثر المالي، وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى طرق معالجة التعثر المالي، وسنتطرق في المطلب الرابع إلى خطوات التنبؤ بالفشل المالي، وفيما يخص المبحث الثالث فقد قمنا بتخصيصه للدراسات السابقة حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى الدراسات العربية وفي المطلب الثاني للدراسات الاجنبية وفي المطلب الثالث إلى ما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة.

وفي الفصل الثاني سنعالج الاطار التطبيقي لمحتوى التنبؤ بالفشل المالي حيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وسنتطرق في المبحث الاول إلى تقديم عام لمؤسسة صوميفوص والذي سنتطرق فيه الى لمحة تاريخية عن المؤسسة و تعريفها وكذا سيرورة عملها و أهدافها وهيكلها التنظيمي، كما سنعالج في المبحث الثاني التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة وذلك عن طريق حساب النسب و مؤشرات التوازن المالي بالاعتماد على القوائم المالية التي تحصلنا عليها من المؤسسة للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021، وفيما يخص المبحث الثالث سنعالج فيه كيفية استخدام نموذج شيرود، وذلك من خلال عرض النسب المالية التي لها علاقة بتكوين النموذج ومن ثم حساب درجة المخاطرة حسب نموذج شيرود.

# الفصل الأول

## تمهيد:

يعد التحليل المالي من أهم الأساليب المعتمد عليها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فقراءة البيانات المالية و المعلومات المحاسبية لوحدها تعتبر غير كافية لإعطاء نتائج دقيقة يعتمد عليها لاتخاذ القرارات، لذا فضرورة البحث عن أداة تسهل عملية تحليل المعلومات المحاسبية بصورة تمكن من إعطاء نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الوضع الحالي للمؤسسة و التنبؤ بالوضع المستقبلي لها دفعت الباحثين لاستخدام تقنيات التحليل المالي الحديثة منها خاصة التي أصبحت رائجة في الوقت الحالي.

كما أن حدوث التعثر المالي مشكلة تواجه المؤسسات باستمرار خلال فترة حياتها، مما دفع الباحثين للتحري عن هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها من أجل محاولة التنبؤ المبكر بحدوثها و تجنب مخاطرها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة.

من هذا المنطلق يسعى هذا الفصل لتوضيح التحليل المالي و مختلف المفاهيم المرتبطة به كنشأته وأهدافه وأهمته والأطراف المهمة به ومقوماته وأنواعه و أساليبه القيام به، كما سيتم تناول التعثر المالي من خلال التطرق إلى مفهومه وأسبابه ومراحل حدوثه وأنواعه وطرق علاجه وخطوات التنبؤ به كما سنتعرف على الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية.

## المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم العناصر في المؤسسات الاقتصادية، وذلك لدوره الفعال حيث يساهم في الاستخدام الأمثل و الفعال للأموال التي تم الحصول عليها، وكذلك توقع الفشل المالي للمؤسسة في المستقبل، و تزداد أهمية التحليل المالي بسبب توسع الأسواق المالية، و يعد التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي.

### الفرع الأول: نظرة تاريخية عن التحليل المالي.

يرجع تاريخياً ظهور التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول هو العمل المصرفي إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا مجلس إدارة جمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تنص على أنه يجب على المقرض إرسال معلومات مكتوبة حول الأصول و الخصوم عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تم تقديم توصية باستعمال هذه المعلومات لغرض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة في شكل يسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف في تلك المعلومات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة نسب البيانات المقدمة من قبل المقرضين لغرض تحديد الجدارة الائتمانية.

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، وتعود فكرته كأداة إلى الكساد الكبير عام 1929، و التي كانت نتائجه إفلاس العديد من المؤسسات بسبب عدم مرونتها الفنية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،

ومن الأسباب التي ساعدت أيضا على ظهور التحليل المالي و انتشاره على نطاق واسع ما يلي:<sup>2</sup>

- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: كالشركات التمويلية و البنوك المقرضة حيث تهتم بشكل أساسي بعملية قرار التمويل أو لا، بناءً على مؤشرات نتائج التحليل المالي؛
- ظهور أسواق الأوراق المالية: تتطلب قوانين البورصة ضرورة تقديم المؤسسات التي تطرح أسهمها للاكتتاب، بيانات مالية مفصلة للمستثمرين من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛
- نشر معلومات مضللة وغير دقيقة من قبل أصحاب المؤسسات، بالإضافة إلى غياب التواصل المالي الذي سهل التواطؤ بين المسؤولين (المسؤولين الماليين، مفتشي الحسابات، رغبة مجلس الإدارة في إخفاء الأخطاء و الخسائر الناتجة عن سوء التسيير)، وفي بعض الحالات التستر على الجرائم (كسوء استغلال أصول المؤسسة، الأخطاء الادارية والأضرار، استغلال المعلومات لتحقيق مكاسب خاصة)؛<sup>3</sup>

أما اليوم فقد أصبح التحليل المالي نظام معالجة معلومات حقيقي وتوليد المعلومات التي تهم صانعي القرار، الذي يمكن وصفه دون أدنى شك بأنه علم يمكن الوثوق به في العديد في التخصصات (كالتسيير المالي، المحاسبة، الاقتصاد، الإحصاء، الرياضيات، الاستراتيجية، علم النفس، علم الاجتماع ..... و غيرها).<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي.

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي المتقاربة مضمونا وإن كانت مختلفة شكلا و من أهمها ما يلي:

**التعريف الأول:** التحليل المالي FINANCIAL ANALYSIS عملية يتم عن طريقها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول حركة المؤسسة الاقتصادية كما تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة المالية و التشغيلية للمؤسسة و ذلك عن طريق

<sup>2</sup> مؤيد سعيد السالم ، نظرية المنظمة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 36.

<sup>3</sup> ELISABETH GENAIVRE ; INITIATION A L ANALYSE FINANCIERE EN ENTREPRISE – PRINCIPE ET APPLICATION PARIS PUPLIBOOK 2011. P.12

<sup>4</sup> NACER EDDINE SADI .ANALYSE FINANCIERE D'ENTREPRISE ، PARIS L'HARMATTAN ، 2011. P.15.



معلومات تستخرج من القوائم المالية و عدة مصادر أخرى وذلك لكي يتم استغلال هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.<sup>5</sup>

**التعريف الثاني:** التحليل المالي خطوة أساسية للتخطيط المالي المستقبلي، أي أنه يجب التعرف على مركز المؤسسة المالي الحالي قبل البدء في وضع خطط مستقبلية لها، ويعتمد التحليل المالي على الأرقام و البيانات التي تظهر في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل، كما يعتبر التحليل المالي أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع إذ يستخدم التحليل المالي كمقياس، لأثر السياسات الإدارية و طرقها على أرباح المشروع و مركزها المالي.<sup>6</sup>

**التعريف الثالث:** ببساطة التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة الطرق و الأساليب الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على الكشوف المالية و البيانات و التقارير من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>7</sup>

**التعريف الرابع:** هو عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، قصد الحصول منها على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات الصناعية و التجارية في الماضي و الحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة مالية موجودة أو تشغيلية و توقع كيف سيكون الوضع في المستقبل.<sup>8</sup>

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التحليل المالي على أنه دراسة تحليلية للقوائم المالية من خلال مجموعة من الأساليب و الأدوات، و يعتبر بمثابة الأداة التشخيصية للمؤسسة كما يعمل على كشف نقاط القوة و الضعف، مما يساعد في التنبؤ بالتعثر المالي.

<sup>5</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2006، ص 3.

<sup>6</sup> صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية و العملية، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، 2015، ص 39.

<sup>7</sup> علي خلف عبد الله و وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 49.

<sup>8</sup> عبد الحليم كراجة، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة و التحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 151.

### الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي وسيلة إدارية لمعرفة إمكانيات و مستوى المؤسسة إداريا و ماليا، إذ أنه أداة لتحليل و تفسير القوائم المالية و معرفة العلاقة بين الأرقام الواردة فيها لتقدير قيمة المؤسسة و مركزها المالي، و يساهم أيضا في الإجابة على التساؤلات التي تطرح من جهات معينة تتمثل في الجهات الحكومية و المستثمرين، الدائنين أو أي جهة لها صلة بالمشروع و تتمثل أهمية التحليل المالي في:<sup>9</sup>

- التحليل المالي يتضمن بيانات النظام المحاسبي للمشاريع ليساعد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات و تحديد أهداف المؤسسة؛
- اكتشاف فرص استثمارية جديدة و التخطيط المستقبلي و الرقابة و حماية المؤسسة من الخطر و الانحراف المحتمل؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة كفاءة عملية التدقيق، و تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم أدائها؛
- يساهم التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية عن طريق معرفة نتائج الأعمال؛
- تشخيص الوضع المالي للمؤسسة و تحديد قدرتها على الاقتراض و سداد ديونها؛
- الحكم على فعالية إدارة المؤسسة؛

### الفرع الرابع: أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي إلى تقييم أداء المشروع من نواحي متعددة و بكيفية تخدم أصحاب المصالح المالية في المشروع، قصد تحديد نقاط القوة و الضعف و الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي، قصد ترشيد قراراتهم المالية التي لها علاقة بالمشروع، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>10</sup>

<sup>9</sup> عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو حفص، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003 - 2004، ص ص 213-214.

<sup>10</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

- تقييم الوضع المالي و الإداري للمؤسسة و فحص السياسات المالية من قبل المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطها من خلال الدراسة التفصيلية للوثائق و البيانات المالية من جانبها الكمي و الكيفي؛
- من خلال التحليل المالي، يمكن أن نحكم على التوازنات المالية الداخلية بين السيولة و الربحية و القدرة على الوفاء بالالتزامات وكذلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة؛
- تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق في الخطة و تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الميزانيات و الخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة للشركة والتي يمكن استثمارها؛
- توقع احتمال الفشل الذي سيواجه الشركة؛
- التحليل المالي هو مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءة الشركة على المدى القصير و الطويل؛

على الرغم من أهمية هذه الأهداف، لابد من معالجة نتائج التحليل المالي بحذر وذلك لأن قاعدة البيانات الموثوقة هي مصدر التحليل، أي البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفقا للقواعد و الأنظمة المحاسبية من ناحية، و من ناحية أخرى قد تكون بعض عناصر القوائم المالية تخضع للعناية الشخصية وحسن التقدير، مما يؤدي إلى اختلافات في نتائج التحليل خلال فترة التقييم و التحليل.

### الفرع الخامس: أنواع التحليل المالي.

يمكن اعتبار أن للتحليل المالي عدة أنواع تكمل بعضها البعض، و هذه الأنواع ناتجة عن تصنيف يقوم على أسس مختلفة سنذكر منها:<sup>11</sup>

**1- الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى نوعين:

- **التحليل المالي الداخلي:** إذا كان التحليل المالي يتم سواءً بواسطة شخص واحد أو قسم داخل المؤسسة، بهدف تقديم المعلومات اللازمة لكافة مستويات الإدارة من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، ويستفيد المحلل الداخلي من موقعه في الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الوصول إلى

<sup>11</sup> وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص 31-33.

المعلومات و البيانات اللازمة بدقة أكثر، إضافة إلى مساعدة العمال داخل المؤسسة، حيث يجعلهم ذلك متميزين عن المحللين الخارجيين؛

➤ **التحليل المالي الخارجي:** يعني هذا التحليل الخارجي الذي تقوم به أطراف من خارج المؤسسة، قصد خدمة هذه الجهات و تحقيق أهدافها، ومثال على هذه الجهات نجد (رؤساء التسهيلات المصرفية في البنوك و البنوك المركزية و مراجعي الحسابات الخارجية... الخ)؛

## 2- حسب طبيعة المعلومات و البيانات:

➤ **مصادر جمع المعلومات والبيانات:** قد تكون من داخل المؤسسة أو تكون أعدت في الخارج؛

➤ **مدى تدقيق البيانات من عدمه:** تنقسم إلى بيانات تم تدقيقها و أخرى لم يتم تدقيقها؛

➤ **مدى نشر المعلومات:** معلومات منشورة و أخرى غير منشورة؛

## 3- حسب أسلوب التحليل المتبع: هناك أساليب عديدة للتحليل أهمها:<sup>12</sup>

➤ التحليل بالنسب؛

➤ التحليل بالمقارنات؛

➤ التحليل بالأرقام القياسية؛

➤ التحليل باستخدام الطرق الإحصائية و الرياضية؛

ويتم اختيار أسلوب التحليل المالي بشكل عام حسب عوامل مختلفة و الغرض الذي يهدف المحلل المالي الوصول إليه، و حسب الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي و حجم البيانات المتاحة.

## 4- البعد الزمني للتحليل: عن طريق البعد الزمني:<sup>13</sup>

➤ **التحليل الرأسي:** يقوم هذا التحليل على المقارنة بين أرقام في القوائم المالية تمت في نفس

الفترة، مثل مقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، و يتميز هذا النوع من التحليل بالسكون، أي أن المقارنة في نفس الفترة؛

<sup>12</sup> زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص ص

264 - 270.

<sup>13</sup> نفس المرجع السابق.

➤ **التحليل الأفقي:** يركز هذا التحليل على المقارنة بين أرقام نفس العنصر في سنتين مختلفتين، بخلاف التحليل الرأسي الذي يتميز بكونه ثابتاً وهذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يظهر التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة؛

5- **الفترة التي يغطيها التحليل:** يمكن تصنيف التحليل المالي بناءً على الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى: <sup>14</sup>

➤ **التحليل المالي قصير الأجل:** يمكن أن يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة من الوقت ويستفاد منه في قياس المؤسسة و إنجازاتها ويمثل أداة تخطيط مالي قصير الأجل، يركز على تحليل التدفقات النقدية و الربحية، ورأس المال العامل و السيولة النقدية، و يهتم بهذا التحليل الموردون، المديرون الماليون؛

➤ **التحليل المالي طويل الأجل:** يهتم هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال و الأصول الثابتة والربحية طويلة الأجل بالإضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة، و يختلف هذا التحليل عن التحليل قصير الأجل في المدة التي يغطيها، و يستفيد منه أصحاب القروض طويلة الأجل و المستثمرون في أسهم المؤسسة و السندات؛

### المطلب الثاني: مراحل و مقومات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

يعتمد التحليل المالي كأى فرع من فروع مالية المؤسسة على مجموعة من المراحل و المقومات التي يهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافه النظرية و العملية.

### الفرع الأول: مراحل التحليل المالي

تم تقسيم التحليل إلى عدة مراحل، ويعتمد على نوع التحليل و حجم المؤسسة المطبق فيها و تتطلب عملية التحليل المالي ثلاثة خطوات أساسية: <sup>15</sup>

➤ **مرحلة التصنيف:** في هذه الخطوة يقوم المحلل المالي بتصنيف البيانات التي تحتويها القوائم المالية في مجموعات متشابهة و متناسقة حتى يتمكن من معالجتها؛

➤ **مرحلة المقارنة:** يهتم المحلل المالي في هذه المرحلة بإنشاء علاقات بين البيانات المصنفة، علماً أن عملية المقارنة تتم بين فترات زمنية متفاوتة؛

<sup>14</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>15</sup> جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، مصر، دار جامعية، 2006، ص 101.

➤ **مرحلة الاستنتاج:** يتم في هذه الخطوة تحليل و تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة، بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية السائدة و الحكم على المركز المالي للمؤسسة و تقديم اقتراحات مناسبة، ثم صياغتها في تقارير رسمية؛

### الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي.

من أبرز هذه المقومات هي:<sup>16</sup>

➤ لتحقيق أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم الحصول عليها أثناء التحليل، يجب على المحلل أن يظهر الحقائق التي يعتمد عليها قبل تفسيرها، يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية يتم تمثيلها بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل، حيث تعتبر حقائق مر بها المشروع في مدة زمنية معينة، يتوجب تحويلها إلى مؤشرات مالية عن طريق إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات، من خلال مجموعة من الأساليب و الطرق التي تقدم تصورا لواقع حال المشروع و كيف سيكون مستقبلا؛

➤ يجب توافر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية لتحقيق أهداف التحليل بدقة ومصداقية، أي أن نتائج العملية التحليلية تتوقف على مقدار دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل ، إذ أن المعلومات التي تمت صياغتها من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الاعتماد عليها تستند على صحة البيانات التي تعتبر المادة الخام لعملية التحليل؛

➤ أن يكون للمحلل المعرفة و الوعي الكافي بالظروف الداخلية و الخارجية للمشروع قبل قيامه بتحليل بياناته و كذلك، يجب أن يكون مؤهلا أكاديميا وعمليا، و يتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، و لديه القدرة لاستخدام الأساليب و الوسائل العلمية للتحليل المالي لتحقيق أهداف التحليل و تفسير النتائج التي تم الوصول إليها من أجل استقراء المستقبل؛

### الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

توجد مجموعة من الأطراف التي لديها علاقة مع المؤسسة تستفيد من معلومات التحليل المالي، ومن أهم هذه الأطراف:<sup>17</sup>

<sup>16</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الدنمارك، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004، ص23.

<sup>17</sup> بوسنة رمبضاء، التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2017، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2017، ص ص 44 - 45 - 46.

- 1- إدارة المؤسسة: يستخدم مجلس الإدارة و المدراء المتخصصون التحليل المالي لمجموعة من الأغراض نذكر منها:
  - تقييم العوائد المحققة على الاستثمار و ربحية المؤسسة؛
  - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى القريبة لها في الحجم المشابهة لها في طبيعة النشاط؛
  - تقييم توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة و كفاءة إدارة الموجودات؛
  - تقييم فعالية الرقابة و الأداء؛
- 2- المستثمرون: يستفيد المستثمرون من التحليل المالي من خلال الحصول على معلومات مالية تساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة مثل:
  - معرفة أداء المؤسسة على المدى الطويل و إمكانيتها على تحقيق عوائد مستقبلية؛
  - معرفة إذا كان من الممكن تغطية تكاليف المؤسسة بعوائد مستقبلية؛
  - معرفة اتجاه ربحية المؤسسة؛
  - معرفة سياسة توزيع الأرباح؛
  - قابلية نمو المؤسسة وتطورها؛
- 3- الدائنون: ونخص بالذكر البنوك و المؤسسات المالية، حيث يهتمون بتقييم إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاهها، إذن فالمؤسسات المصرفية والمالية تستفيد من التحليل المالي عن طريق المعلومات التالية:
  - سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الآجال القصيرة؛
  - مصادر الأموال المستخدمة و ربحية المؤسسة؛
  - مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة و المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية و المصرفية؛
- 4- سماسرة الأوراق المالية: إذ يستعملون التحليل المالي للتعرف خاصة على:
  - التغيرات في أسعار الأسهم؛
  - الحصول على أسهم الشركات التي من الممكن أن تكون فرصة استثمارية جيدة؛
- 5- العاملون بالمؤسسة: يهتمون بنتائج التحليل المالي لسببين هما:
  - تحقيق الإنجاز و تعزيز الشعور بالانتماء؛

- معرفة الحد المعقول من المطالب ضمن الظروف الاقتصادية للمؤسسة؛
- 6- الجهات و المؤسسات الحكومية: يرجع اهتمام الجهات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأسباب ضريبية و رقابية؛

### المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.

يجب أن تكون المعلومات و البيانات المحاسبية تتمتع بالمصداقية و الجودة العالية، لكي يستطيع المحلل المالي استخدامها لأغراضه المختلفة.

نستطيع تقسيم مصادر البيانات للتحليل المالي إلى نوعين:<sup>18</sup>

### أولاً: مصادر بيانات التحليل المالي العامة.

حيث تنقسم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية:

#### 1- المصادر الداخلية للبيانات:

إذ أنها تضم كافة القوائم المالية، مثل: قائمة التدفق النقدي و قائمة الدخل و الميزانية العمومية، وجميعها بيانات محاسبية ختامية، و يضم هذا البيانات التفصيلية الملحق لتلك القوائم ويمكن للمحلل المالي، إضافة لهذه القوائم استخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها، أو يتم تنظيمها من خلال طرف آخر، باستعمال البيانات التي توفرها المؤسسة، و من أهمها:

- تقارير مالية (غير إلزامية تقوم تنظيمها المؤسسة على نشاطها خلال الفترة التشغيلية)؛
- تقرير مدقق الحسابات؛

➤ التقرير الختامي لمجلس الإدارة (إن وجد)؛

2- المصادر الخارجية للبيانات: تساعد المحلل المالي في عملية التقييم التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل، وأهم هذه المصادر:

- مراسلات المؤسسة مع الموردون و العملاء و موافقات الأرصدة الدائنة و المدينة؛
- البيانات الصادرة عن البورصة و أسواق المال؛
- بيانات تمثل ما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تجارية؛

<sup>18</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012، ص ص12-13.



➤ أي بيانات يمكن الحصول عليها؛

ثانيا: القوائم المالية الهامة للتحليل المالي.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية): الميزانية هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، ومنه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية و تعرف محاسبيا بالأرصدة، تميزا لها عن التدفقات أو التيارات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: قائمة التدفقات النقدية، حسابات النتائج.

ولها جانبين، يسمى الجانب الأول الخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والالتزامات تجاه الآخرين، و الجانب الثاني الأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.

2- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): بجانب حسابات النتائج تستعمل في الحياة العملية الكثير من التسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة مثل : قائمة الدخل، قائمة الأرباح والخسائر، بيان الإيرادات و المصروفات، ومهما كانت التسمية التي تطلق على القائمة، يجب أن تفصح بشكل كافي لقارئ التقارير المالية، عن الخطوات المتبعة و مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الاعتبار وقت السحب أو وقت التحصيل، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة.

3- قائمة التدفقات النقدية: بسبب ضعف القوائم المالية السابقة الذكر في الوصف التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، أو الاستخدامات و المصادر النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وأيضا اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي جاء بعنوان قائمة التدفقات النقدية و الغاية الرئيسية منها هو توفير معلومات

مناسبة عن المتحصلات و المدفوعات النقدية، من أجل مساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية، وتقرر هذه القائمة ما يلي:<sup>19</sup>

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة؛
- الصفقات التمويلية و الصفقات الاستثمارية؛
- صافي الزيادة أو النقص في التدفقات النقدية خلال الفترة؛

### المطلب الرابع: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي تساعد رجال الاعمال و المستثمرين على اتخاذ القرارات و وضع استراتيجيات مبنية على جمع القوائم المالية، لأن هذه القوائم تعطي صورة للمؤسسة المالية و وضعها المالي عن طريق المعادلات و التحليل العددي و التي بدورها تحتوي على أصول وخصوم الشركة، حيث تستند على المؤشرات المالية و النسب باستخدام أدوات التحليل المالي.

### الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

يقوم المحلل المالي بتحليل و دراسة الوضع المالي للمؤسسة بعد صياغة الميزانية بإجراء تعديلات على العناصر المختلفة للأصول و الخصوم بناءً على مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في:

**1- رأس المال العامل:** رأس المال العامل هو أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، بتاريخ محدد في جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل جميع الأصول غير الجارية.<sup>20</sup>

ويسمى أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية ولذلك فان تحديد صافي رأس المال العامل

<sup>19</sup> عبد العزيز طالب و محمد بلمداني، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، المجلد الرابع ( العدد الثاني )، ( 10، 2020 )، ص 102.

<sup>20</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010، ص 49.

ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من الجانبين ومكونات كل منهما بالإضافة إلى طبيعته وقدرته حول التحول السريع إلى النقدية، ويتم أخذ بعين الاعتبار أيضا جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة الديون المشكوك في تحصيلها و المدينون، المشتريات النقدية والآجلة، المشتريات النقدية و الآجلة و سياسة الاحتفاظ بالمخزون و سياسة التحصيل و المزيد من السياسات التي تؤثر في تكوين الأصول و الخصوم الجارية.<sup>21</sup>

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

الطريقة الاولى: رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

الطريقة الثانية: رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الديون قصيرة الأجل} - \text{الأصول الجارية}$$

كما يمكن فهم التفسير المالي لرأس المال العامل بصورة جيدة من أسفل الميزانية لأنها تدل أكثر على التوازن المالي و يمكننا التعرف على ثلاث فرضيات:<sup>22</sup>

$$\text{الفرضية الأولى: الأصول الجارية} = \text{ديون قصيرة الأجل أي أن رأس المال العامل} = 0$$

وهي صورة التوازن المالي الأدنى و تظهر من خلالها قدرة المؤسسة على سداد ديونها في الوقت المحدد، لكن هذا يمكن أن يخلق لها صعوبات بسبب التقلبات في دورة الاستغلال، فينتج عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة و الالتزامات من جهة أخرى.

$$\text{الفرضية الثانية: الأصول الجارية} < \text{الديون قصيرة الأجل أي أن رأس المال العامل} < 0$$

تحدث هذه الفرضية عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصير، حيث يعكس قدرة المؤسسة على سداد ديونها عند وقت استحقاقها، كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة

<sup>21</sup> شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة

الأولى ، 2012 ، ص118.

<sup>22</sup> نفس المرجع السابق ، ص 120.

إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها نتيجة الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

### الفرضية الثالثة: الأصول الجارية > قصيرة الأجل أي أن رأس المال العامل > 0

يعني أن المؤسسة ستعرف صعوبات في مواجهة الالتزامات في الأجل القصيرة.

في حين يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:<sup>23</sup>

1-1- رأس المال العامل الإجمالي: يمثل مجموع الأصول المتداولة، ويعبر عن حجم النشاط الاستغلالي، كما يظهر لنا نوع نشاط المؤسسة، ففي المؤسسة الإنتاجية تنخفض قيمة رأس المال العامل الإجمالي و في المؤسسة التجارية يرتفع وهو المسؤول المباشر عن توليد الأرباح ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العام الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

1-2- رأس المال العامل الصافي أو الدائم: يمثل جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية وهو الأكثر استعمالاً في التحليل:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي أو الدائم} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية} \\ \text{رأس المال العامل الصافي أو الدائم} &= \text{الأصول الجارية} - \text{ديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

1-3- رأس المال العامل الخاص: يمثل ذلك الجزء من رؤوس الأموال الجماعية المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية ، بمعنى:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{رؤوس الأموال الجماعية} - \text{الأصول غير الجارية} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الديون طويلة الأجل} \end{aligned}$$

<sup>23</sup> زغيب مليكة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 50-52.

1-4- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - رؤوس الأموال الجماعية

2- احتياجات رأس المال العامل:<sup>24</sup> يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الأمثل، يعني ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة الاستقرار المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.

يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - النقدية) -  
(ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

أي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

<sup>24</sup> شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 120-121

ومن خلال تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل يمكن تمييز الحالات التالية:

**الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0**

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

**الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال < 0**

تدل هذه الحالة على أن المؤسسة تحتاج إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل وجب لتغطية العجز.

**الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل > 0**

تدل هذه الحالة على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها و لا تحتاج الى موارد أخرى، أي أن الوضع المالي للمؤسسة جيد، في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ومن الأفضل توظيفها .

**3- الخزينة :** هي مجموعة الأموال المتاحة الموجودة تحت تصرف المؤسسة طول مدة دورة الاستغلال، بمعنى مجموع الأموال السائلة التي يمكن للمؤسسة استخدامها فوراً، و الخزينة الصافية ذات أهمية كبيرة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعتبر مؤشر هام يستند عليه في تقييم الوضعية المالية.<sup>25</sup> و تحسب بطريقتين:

**الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية**

**الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياجات من رأس المال**

<sup>25</sup> زغيب مليكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

ويمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:<sup>26</sup>

**الحالة الأولى: الخزينة = 0 بمعنى أن رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل**

يمكننا تسمية هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى و الوصول لهذه الحالة يتم عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة، عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد أي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

**الحالة الثانية: الخزينة < 0 بمعنى أن رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل**

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل، مما يشكل لها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، و منه يجب على المؤسسة معالجة الوضعية عن طريق تقديم تسهيلات للزبائن أو شراء مواد أولية.

**الحالة الثالثة: الخزينة > 0 بمعنى أن رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل**

في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز، أي غير قادرة على تسديد ديونها في موعدها، و هذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، أو تقرض من البنوك وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة الى بيع بعض المواد الأولية.

### 3-1- التأثير على الخزينة:<sup>27</sup>

إن الوضعية المثلى للخزينة هي وجود الخزينة الصفرية حيث لا نجد فيها تبذير في الأموال أو إفراط مع عدم وجود احتياجات لذا لا بد على كل مسؤول مالي البحث عن الطرق الكفيلة للوصول إلى هذه الوضعية و ذلك بالتأثير على رأس المال العامل و احتياجاته.

و في حالة وجود فائض في الخزينة فإن التأثير يكون كالتالي:

<sup>26</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>27</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

أولاً: التأثير على رأس المال العامل: وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- تخفيض الموارد الدائمة أي يجب تسديد جزء من الديون طويلة الأجل؛
- العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات إضافية؛

ثانياً: التأثير على احتياجات رأس المال العامل: و ذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة في الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات؛
- تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين؛

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل يعني أن الخزينة سالبة فيجب على المؤسسة أن تقوم باللجوء الى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

### الفرع الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية عن علاقات متجانسة يربطها منطق اقتصادي قصد استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، معنى أنه يوجد عدد لا نهائي منها، حيث يصبح المحلل المالي ملزماً على استخدام مجموعة محدودة من النسب المالية المتكاملة و المنسجمة مع بعضها البعض لتحقيق أهداف التحليل "على الأكثر 12 نسبة"، ويجب الإشارة إلى أنه ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكماً موضوعياً إلا إذا تمت مقارنتها مع:<sup>28</sup>

- متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة و خصائصه؛
- نس نموذجية تضعها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها؛

كما هناك عدة أنواع للنسب المالية، وتختلف طرق حسابها حسب نشاط المؤسسة وهي

كالتالي:<sup>29</sup>

<sup>28</sup> زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 36

<sup>29</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL، عمان، الأردن، دار البداية للنشر و التوزيع، 2018، ص ص 102-110.



## 1- النسب الهيكلية:

تمثل تلك النسب التي تساعد في دراسة هيكل المؤسسة المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع أصول المؤسسة (المتداولة و الثابتة) هذا في حالة إذا كان التحليل في جانب من جانبي الميزانية العمومية، و نستطيع إجراء عملية النسب المالية بين واحد من عناصر الموجودات مع عنصر من عناصر المطلوبات و حقوق الملكية، و يمكن أيضا إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر الميزانية العمومية مع عنصر من عناصر قائمة الدخل. وتضم النسب التالية:

### 1-1- نسبة التمويل الخارجي للأصول:

هنا يظهر مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، و الارتفاع يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي في حين أن انخفاضها يعني اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي، ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

### 1-2- نسبة التمويل الداخلي للأصول:

ارتفاع هذا المؤشر يكون إيجابيا على الوضع المالي للمؤسسة - ليس دائما - إلا إذا كانت نسبة الفائدة المعطاة على الودائع الخاصة أقل من نسبة الفائدة على القروض، ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي} + \text{الأرباح المحتجزة}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

### 1-3- نسبة تغطية الديون الكاملة:

هذه النسبة تقيس مجموع ديون المؤسسة إلى مجموع الأموال الخاصة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي) وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان هذا مؤشرا على إيجابية

وضع المؤسسة المالي، ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة (100%) و يمكن الوصول إلى هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الديون الكاملة} = \text{اجمالي الديون} \div \text{الأموال الخاصة} \times 100$$

#### 1-4- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل:

من المتعارف عليه أن الديون طويلة الأجل غالبا ما تستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، وهي ما يمكن أن يطلق عليه ( الأصول الثابتة ) والتي غالبا ما تستخدم في عملية الإنتاج، ومن هنا من الصعب أن يتم تمويلها بأموال ذات أجل قصير وهذا يعني أن الأصول الثابتة هي التي ستقوم بتمويل الديون طويلة الأجل وكلما ارتفعت هذه النسبة في الوحدة الاقتصادية أعتبر هذا مؤشرا إيجابيا ويجب أن لا يقل مستواها عن (100%) فإذا قلت هذه النسبة عن (100%) فإن هذا يعتبر أن جزءاً من الأصول الثابتة ممولا من غير الديون طويلة الأجل و المعادلة التالية تبين نسبة تغطية هذه الأصول:

$$\text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = \text{صافي الأصول الثابتة} \div \text{الديون طويلة الأجل}$$

#### 1-5- نسبة المديونية قصيرة الأجل:

هذه النسبة تبين العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية، وبما أنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من تلك التي تتحملها المؤسسة، يجب أن لا تزيد النسبة عن (100%) و يمكن إيجاد النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \text{الخصوم المتداولة} \div \text{حقوق الملكية}$$

#### 1-6- نسبة المديونية طويلة الأجل:

هي تبين العلاقة بين الديون طويلة الأجل و بين الأموال الخاصة في المؤسسة ( رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي ) و يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة (100%) لأن هذا يعني أن الأموال الخاصة أقل من الديون طويلة الأجل، و يمكن إيجاد هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \text{الديون طويلة الأجل} \div \text{حقوق الملكية}$$

## 1-7- نسبة تمويل الأصول المتداولة:

هذه النسبة تبين كيفية تمويل الأصول المتداولة في المؤسسة، فإذا ارتفعت هذه النسبة عن (100%) فهذا يعني أن جزءاً من الأصول قد تم تمويله بديون قصيرة الأجل، وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

## 2- نسب الربحية:

عندما تقرر رؤوس الأموال الدخول إلى عالم الأعمال، يكون الهدف الحصول على دخل لأموالهم المستثمرة أفضل من تلك التي قد يقدمها البنك لهم مقابل إيداع تلك الأموال لدى أحد البنوك، لاسيما أن مخاطر إيداع تلك الأموال في البنوك ذات مخاطر أقل منها في عالم الأعمال.

وعند دخول تلك الأموال في عالم الأموال و كانت المحصلة النهائية - الربحية - أقل أو مساوية لتلك التي يقدمها البنك، فسيكون السؤال لماذا المخاطرة إذن؟ وهذا يعني أن الربحية تعني مقدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح خلال عملياتها في فترة زمنية محددة ومن أمثلة تحليل الربحية نجد: <sup>30</sup>

## 2-1- معدل العائد على حقوق الملكية:

كلما ارتفعت هذه النسبة كان هذا مؤشراً إيجابياً و الجدير بالذكر أن هذا المعدل يجب أن لا ينخفض عن مستوى سعر الفائدة في السوق، حيث يعتبر هذا مؤشراً سلبياً و يكون عندها من الأفضل إيداع هذه الأموال (المستثمرة في المؤسسة) في البنوك أو لدى المستثمرين الآخرين، ويمكن إيجاد النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

<sup>30</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالى باستخدام برنامج EXCEL، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-116.

2-2- هامش الربح:

ونعني به نسبة الربح المتحقق ( قبل خصم مصاريف المبيعات و المصاريف الإدارية ) من المبيعات و كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبرت مؤشرا إيجابيا على الاستثمار، ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{المبيعات}}{100} \times 100$$

2-3- العائد على الموجودات:

نسبة العائد على الموجودات تعني صافي الربح إلى مجموع الموجودات الظاهرة في الميزانية العمومية، وتأتي ضمن المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

2-4- نسبة ربحية المبيعات:

هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2-5- معدل ربحية السهم:

ما يهم المستثمرين و حملة الأسهم هو العائد ( الربحية ) على الاستثمار أو السهم، وكلما زاد معدل ربحية السهم كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة، ويمكن إيجاده من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل ربحية السهم} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

### 3- نسب السيولة:

تعتبر سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل أصولها الجارية إلى نقدية و بالسرعة المناسبة و عادة تسدد الالتزامات الجارية ( الخصوم الجارية ) من الأصول الجارية و لذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك. و تقسم نسب السيولة إلى ثلاث مستويات: <sup>31</sup>

#### 3-1- المستوى البطيء ( نسب السيولة العامة ):

تستعمل هذه النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل و تقييم مركز رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره و يتم حسابها حسب العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

عموما يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون في وضعية مالية جيدة.

#### 3-2- المستوى المتوسط ( نسبة السيولة المختصرة الخاصة ):

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر أقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، و بالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية هذا يعني أنه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية و تحصيل ذممها يمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي و يتم حسابها عن طريق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الخاصة = ( قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة ) / ديون قصيرة

<sup>31</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL ، مرجع سبق ذكره، ص ص 117 - 120.

### 3-3- المستوى السريع ( نسبة السيولة الحالية ):

تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط ، وهذا يعتبر إمعاناً في سياسة الحيطة و الحذر و تفترض استحقاق الخصوم الجارية قبل تحصيل مبالغ المدينين و أوراق القبض و بيع المخزون السلعي و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

4- نسب نشاط المؤسسة ( الأداء ): غالبا ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها مؤسسة الأعمال في إدارة أصولها و مخزونها من البضاعة و كذلك مقدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها.<sup>32</sup>

### 4-1- معدل دوران المخزون:

وهذه النسبة تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة و كلما ارتفع معدل الدوران كان هذا مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة ويتم احتساب معدل دوران المخزون وفق المعادلة التالية:<sup>33</sup>

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

➤ فترة الاحتفاظ بالمخزون: ويتم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

<sup>32</sup> محمد نجي دبابش و طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكري للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول " واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 05-06 ماي، 2013، ص 08.

<sup>33</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL، مرجع سبق ذكره، ص 121.

#### 4-2- معدل دوران المدينين:

ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها حيث أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء و معدل الدوران يتعلقان بالسيولة التي تتوفر للمؤسسة، وكلما ارتفع معدل الدوران كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها ويدل على أن المؤسسة تقوم بتحصيل ديونها بالسرعة الممكنة و بكفاءة عالية ويمكن حسابه وفق المعادلة التالية:<sup>34</sup>

$$\text{معدل دوران المدينين} = \text{صافي المبيعات الآجلة} \div \text{متوسط رصيد المدينين}$$

#### 4-3- متوسط فترة التحصيل:

ويقاس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما انخفض متوسط التحصيل أعتبر هذا مؤشرا إيجابيا والعكس صحيح أيضا، ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينين} \div 36$$

#### 4-4- معدل دوران الدائنين:

وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم و مقارنتها مع معدل دوران المدينين، فإذا كانت الفترة الممنوحة من الدائنين أكبر من الفترة الممنوحة للمدينين كان هذا مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد الدائنين}$$

#### 4-5- متوسط فترة الدفع ( الائتمان ):

ويقاس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع متوسط الدفع أعتبر هذا مؤشرا إيجابيا و يمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة الدفع ( الائتمان )} = 365 \div \text{معدل دوران المدينين}$$

<sup>34</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2005، ص

#### 4-6- معدل دوران الموجودات:

هذا المعدل يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها بكفاءة و بشكل يحقق العائد المرسوم لها، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كان هذا مؤشرا إيجابيا و العكس صحيح أيضا ويمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:<sup>35</sup>

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \text{صافي المبيعات} \div \text{جملة الموجودات}$$

#### 5- نسب الرفع المالي:

"يقصد بالرفع المالي مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها، وعلى هذا فإن مؤشراتها دالة لملاءة الشركة في الأجل الطويل، أي احتمالية عجز الشركة عن تسديد ديونها، كما أن مؤشراتها تعتبر مقياسا مناسباً للمخاطر المالية".<sup>36</sup>

#### 5-1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول ( معدل نسبة المديونية أو الاقتراض ):

تقيس هذه النسبة، نسبة الديون بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، حيث يجب أن تكون حصة المساهمين أكبر من حصة الدائنين في أصول الشركة فلو يحصل العكس يكون ذلك مؤشر على الصحة المالية المتدهورة لأعمال المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>37</sup>

$$\text{معدل نسبة المديونية} = \text{إجمالي الديون} \div \text{إجمالي الأصول}$$

وكلما كانت قيمة هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على تحمل المؤسسة لفوائد كبيرة على القروض التي تحصلت عليها.

#### 5-2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

تسمح هذه النسبة بمقارنة حجم الديون بمجموع حقوق الملاك و تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها طويلة الأجل، وكما تساعد في معرفة مدى إمكانية المؤسسة على الوفاء

<sup>35</sup> نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL ، مرجع سبق ذكره، ص ص 125 - 129.

<sup>36</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>37</sup> DONATILA AGTARAP SAN JUAN ،FUNDAMENTALS OF ACCOUNTING : BASIC ACCOUNTING PRINCIPAL SIMPLIFIED FOR ACCOUNTING STUDENTS ; ( UNITED STATEOF AMERICA : AUTHOR HOUSE ،2007 ) ،P.335.



بالتزاماتها في حالة التعثر، وكلما انخفضت قيمة هذه النسبة كلما كانت المؤسسة في وضعية أفضل وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>38</sup>

$$\text{نسبة الديون الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون ( الخصوم متداولة طويلة الأجل )}}{\text{حقوق الملكية ( رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة)}} \times 100 \%$$

### 5-3- نسبة تغطية الفوائد:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء فوائد القروض الطويلة الأجل، ويتم حسابها عن طريق المعادلة التالية:<sup>39</sup>

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

### 5-4- نسبة التغطية الشاملة:

الغاية منها هو معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بمديونيتها ( فوائد وأقساط ) من الربح التشغيلي، وهي تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحتسب بالإضافة إلى فوائد قيمة أقساط الديون.

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد وبعد الضرائب}}{\text{الفوائد المدفوعة + (أقساط القروض المدفوعة)}}$$

<sup>38</sup> CHARLES H . GIBSON ،FINANCIAL REPORTING AND ANALYSIS : USING FINANCIAL ACCOUNTING INFORMATION ،11 TH EDITION ( UNITED STATE OF AMERICA : SOUTH – WESTERN ،2013 ) P .260.

<sup>39</sup> M Y KHAN ،P K JAIN ،FINANCIAL MANAGEMENT ،5TH E ? ( NEW DELHI : TATA MC GRAW – HILL ،2008 ) ،P .16.

## المبحث الثاني: التعثر المالي و التنبؤ بالفشل المالي.

يعد التعثر المالي من المواضيع الأساسية التي تجذب اهتمام الباحثين و البنوك وأصحاب المؤسسات، حتى لو اختلف نوع التعثر الحاصل، يبقى أثره كبيراً على المؤسسة خاصة و على الاقتصاد ككل بصفة عامة.

### المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي.

قبل التطرق لتعريف التعثر المالي يجب ضبط المصطلحات التي لها صلة به و توضيح نقاط الاختلاف بينهم، وتتمثل هذه المصطلحات في، الفشل المالي، العسر المالي، الإفلاس المالي:

1- **الفشل المالي:** يرى Beaver أن معيار فشل المؤسسة هو إعلان إفلاسها، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، ما يمكننا من التمييز بين نوعين من الفشل: **الفشل الاقتصادي:** الذي يعبر عن الحالة التي تكون فيها عوائد المؤسسة منخفضة عن العوائد السابقة في السوق أو العوائد المتوقعة؛ و**الفشل المالي:** الذي يعبر عن الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها.<sup>40</sup>

2- **العسر المالي:** يمثل العسر المالي الوضع الحرج الذي تكون فيه أصول الشركة أكبر من خصومها، ويكون هناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول و الخصوم وإيجاد الفرق بينهما، وهناك نوعان للعسر المالي هما:<sup>41</sup>

➤ **العسر المالي الفني (المؤقت):** يعني بالضرورة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، ويعني أيضاً أن إجمالي أصولها يفوق إجمالي خصومها.

➤ **العسر المالي الحقيقي (الدائم):** يظهر في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، بالإضافة إلى أن إجمالي أصولها تقل عن إجمالي خصومها.

<sup>40</sup> الشريف ربحان و آخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ بالعلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في

المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 4.

<sup>41</sup> بوسته رميصاء ، مرجع سبق ذكره، ص4.

3- الإفلاس المالي: يمثل الإفلاس المالي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة بعد مرحلة الفشل أي يتم إشهار إفلاسها و توقيف نشاطها بحكم من المحكمة قصد تصفيتها و بيعها لتسديد الديون إلى أصحابها وهذا من الجانب القانوني.

4- التعثر المالي: يعرف على أنه الاختلال الذي تواجهه المؤسسة نتيجة قصور مواردها و قدرتها لمواجهة التزاماتها في الأجل القصير و نستطيع أن نقول أن المؤسسة متعثرة ماليا إذا حققت خسائر لمدة ثلاث سنوات متتالية.<sup>42</sup>

ويمكن التمييز بين التعثر المالي و الفشل المالي فيما يلي:<sup>43</sup>

التعثر المالي	الفشل المالي
نقص عوائد الأسهم أو توقفها	الإفلاس والتوقف كلياً عن النشاط
التوقف عن سداد الالتزامات	التوقف كلياً عن السدادة

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن التعثر المالي هو الوضع الذي وصلت إليه المؤسسة بعد مجموعة من الصعوبات و الاضطرابات التي تعرضت إليها خلال مدة من الزمن، مما أدى بها إلى توقف نشاطها، وعليه فالتعثر المالي هو عدم إمكانية المؤسسة الوفاء بالتزاماتها، بمعنى اختلال التوازن بين ربحها و إمكانيتها على خلق تدفقات نقدية كافية لسداد ديونها.

<sup>42</sup> بوسته رميصاء، مرجع سبق ذكره ، ص ص 4-5.

<sup>43</sup> غريب أحمد محمد، مدخل محاسبي مقترح للقياس و التنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال بجمهورية مصر، جامعة زقازيق، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، المجلد 23، 2012، ص 77.

وبعد التطرق لماهية التعثر المالي ارتأينا التطرق لأنواعه، إذ انه يضم ثلاثة أنواع ممثلة في: التعثر الاقتصادي، التعثر المالي و التعثر القانوني.<sup>44</sup>

**1- التعثر الاقتصادي:** يعرف بالخسائر الهيكلية، بمعنى أن المؤسسة لم تعد تحقق أرباحًا بل تتحمل مزيدًا من التكاليف بدلا من الإنتاج، بالإضافة إلى كون نتيجة النشاط لا تثري المؤسسة ولا تساهم إيجابًا في الاقتصاد و الطريقة المثلى للكشف عن عدم ربحية المؤسسة هي استعمال مؤشر قريب من الاستغلال ولا يأخذ في الاعتبار السياسات الضريبية و المالية المختارة من قبل المسيرين، بالإضافة إلى حساب قيمة النفقات و الإيرادات المتعلقة بالنشاط التجاري و الصناعي أي إجمالي فائض التشغيل، و يمكن حسابه عن طريق العلاقة التالية :

$$\text{إجمالي فائض التشغيل} = \text{القيمة المضافة} + (\text{الإعانات} - \text{ضرائب ورسوم} - \text{تكاليف الموظفين})$$

إذ أن:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{المبيعات خارج الرسوم} + \text{إنتاج مخزن} + (\text{الإنتاج غير المباع} - \text{المشتريات} - \text{تغيرات في المخزون} - \text{مشتريات أخرى})$$

ومن خلال العلاقات السابقة يتضح ان مرحلة التعثر الاقتصادي ما هي إلا قيمة سالبة للقيمة المضافة، حيث تقوم المؤسسة باستهلاك الموارد عوضًا عن الإنتاج.

**2- التعثر المالي:** يمثل التعثر المالي الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة مواجهة نفقاتها لأن قيمة خصومها أكبر من قيمة أصولها في المدى القصير، بالإضافة إلى عدم وجود الحلول المناسبة لتسديد الديون، فحالة انعدام السيولة تؤدي إلى استحالة الالتزام مع الدائنين، بالتالي يظهر التعثر هنا من خلال مقارنة النسب المالية للأصول و الخصوم لنفس الفترة.

**3- التعثر القانوني:** تمثل هذه المرحلة مرحلة تطبيق العقوبات القانونية و الاعتراف القانوني بتعثر المؤسسة الواقعة تحت الرقابة القضائية، وفي اغلب الحالات تعني هذه المرحلة اختفاء

<sup>44</sup> انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، أطروحة دكتوراه،

جامعة باتنة، ميدان اقتصاد مالي، 2016، ص 25.

كيان المؤسسة في المدى القصير، ولا يوجد إلا مبدئين قانونيين يُميزان المؤسسة المتعثرة، وهذا حسب درجة خطورة الوضعية التي توجد بها، أولاً التوقف عن الدفع وثانياً الوضعية المالية الصعبة.<sup>45</sup>

**أولاً: التوقف عن الدفع:** يمثل حالة التوقف الفعلي والنهائي لنفقات المؤسسة، فهي هنا في وضع لا يمكن تداركه ويتم إطلاق مصطلح التوقف عن الدفع إذا توقفت خدمات الخزينة، كما يوجد تعريف اقتصادي أكثر وضوحاً لهذه الحالة وهو التدهور المالي الذي لا يوجد مفر منه و من الممكن القول، أن فتح الإجراء القانوني مرتبط كل الارتباط بحالة التوقف النهائي والفعلي عن تسديد الالتزامات.

**ثانياً: الوضعية المالية العسيرة:** في هذه الحالة تستثنى حالة التوقف عن الدفع، إنما تخص المؤسسات التي لديها وضع مالي ضيق ناجم أساساً عن مشاكل في السيولة النقدية، وعدم احترام التوازن العام للميزانية.

### المطلب الثاني: مراحل و أسباب التعثر المالي.

قدم الباحثين في التعثر المالي ومراحل الوصول إليه أوصاف مختلفة للمراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، باعتبار أن التعثر المالي لا يحصل نتيجة قرار واحد إنما هو انعكاس لمجموعة من القرارات الخاطئة التي تقوم بها المؤسسة قبل الوصول إلى الفشل و تمر بست مراحل متعاقبة هي:<sup>46</sup>

#### 1- مرحلة اكتساب عيوب محددة:

تمثل البداية الفعلية للتعثر الناتج عن عيوب، لم ينتج عنها خطأ أو فساد واضح ضمن إدارة المؤسسة وتعد لحظة تحدي و اختبار للإدارة، فإذا تنبّهت وأدركت الخطورة فيتم تجاوز احتمال الدخول في طريق التعثر وإذا أغفلته تكون بالفعل قد دخلت إلى هذا الطريق، ومن الأمثلة عن هذه العيوب هي تلك العيوب التي تتجمع في إدارة المؤسسة و خاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير المالي يتميز بسلطة مطلقة مما يؤدي إلى

<sup>45</sup> انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

<sup>46</sup> صافي فلوح و آخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، 2008-2009، ص ص 224-222.

إلغاء دور المدراء التنفيذيين، أو أن يجمع شخص واحد بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير العام، أي الجمع بين السلطة التنفيذية و الرقابة على التنفيذ، أو أن تكون الإدارة غير قادرة على التكيف مع مستجدات الظروف المحيطة بها، ومن الأمثلة العملية على ذلك الدخول في التزامات غير مخطط لها لا تعطي عائدا سريعا أو أخذ قرض لا تحتاج إليه.

## 2- مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

ترتكب إدارة المؤسسة أحيانا أخطاء كارثية (جوهرية) وتأتي هذه الأخطاء نتيجة للعيوب التي تعاني منها المؤسسة، في هذه المرحلة ممكن أن يقوم بعض الخبراء بالمؤسسة بدق جرس الإنذار لتنبية المسؤولين على إدارتها إلى خطورة الأسباب المؤدية إلى التعثر، فإذا قابلت الإدارة هذا الإنذار بالتهاون و التقليل من شأنه فإن ذلك يدفع المنذرين إلى عدم الاستمرار في دق ناقوس الخطر.

## 3- استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا نتيجة لارتكاب الأخطاء و استمرار الإدارة في تجاهل خطورة الوضع، نتيجة سيطرة بعض متخذي القرار ذوي النفوس الضعيفة في إدارة المؤسسة، من هنا تبدأ المؤسسة في السير في طريق الانهيار وتكون أعراض التعثر المالي بدأت بالظهور بشكل واضح.

## 4- التعايش مع التعثر:

تعد من أخطر المراحل إذ يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المؤسسة و تكون المؤسسة خلالها قد بدأت بالانهيار.

## 5- حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تتسرب المعلومات إلى كل الأطراف في المحيط الخارجي وهذه المعلومات السلبية عن وضع المؤسسة تدفع بالمتعاملين معها وخاصة الدائنين إلى المطالبة بحقوقهم بشكل يؤدي إلى الأزمة المدمرة للمؤسسة.

## 6- معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة:

تعمل إدارة المؤسسة في هذه المرحلة على البحث عن الحلول التي تساعد على تجاوز الأزمة وتعالج الوضع القائم عن طريق عدة بدائل مطروحة كالاندماج، وفي حال تعذر الوصول إلى حل الخروج من المأزق يتم الوصول إلى تصفية المؤسسة.

إن حدوث التعثر المالي مرتبط بشكل واضح بدورة حياة المؤسسة، فكل مرحلة تمر بها تواجه عدة تغيرات هامة ينتج عنها اختلالات متعدّدة تعد بمثابة أزمة تهدد حياة المؤسسة ولهذا، فإن كل مرحلة تمر بها المؤسسة من دورة حياتها يتطلب منها محاولة التأقلم مع التغيرات الخاصة بكل منها، ويكون ذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد وتطبيق سياسات تنفيذية مناسبة، و إذا كان الأمر عكس ذلك أي إن لم يكن بمقدورها تسيير الضغوطات الداخلية و الخارجية التي تسببها الأزمات المرتبطة بكل مرحلة، فستحدث فجوة بين المؤسسة والمحيط و إذا كانت استراتيجية المؤسسة غير فعالة في كل مرحلة فسيكون من الضروري أن تدخل هذه المؤسسة إلى حالة التعثر المالي.<sup>47</sup>

وبالرجوع الى مسببات التعثر هناك اختلافات عديدة في تقسيم الباحثين لها، فمنهم من قسمها إلى أسباب داخلية وخارجية ومن قسمها إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة، وسوف نحاول ذكر أهم هذه التقسيمات.

**1- أسباب داخلية وخارجية:** يمكن تصنيف أسباب التعثر المالي إلى صنفين: أسباب خارجية متعلقة بالمحيط و أسباب داخلية متعلقة بالتسيير الداخلي للمؤسسة.

**1-1- الأسباب الداخلية:** تتمثل أهم الأسباب الداخلية في:<sup>48</sup>

- ضعف الإدارة؛
- عدم كفاية السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات الانتاج و التسعير و البيع؛
- إجراء التوسعات الغير مطلوبة و اللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة؛
- تمويل جزء من الأصول الثابتة من المطلوبات المتداولة؛

<sup>47</sup> NATHALIE CRUTZEN ET DIDIER VAN CAILLIE, "LE PROCESSUS DE DEFAILLANCE DE L'ENTREPRISE - INTEGRATION ET RELECTURE DE LA LITTERATURE", ACTES DU 9EME CONGRES INTERNATIONAL FRANCOPHONE, " LA PME", BELGIQUE, LOUVAIN-LA-NEUVE, 26 NOVEMBRE, 2010, P.12.

<sup>48</sup> علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، حلب، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 2004، ص ص 188-18.

- نقص كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم؛
  - الخسائر المتراكمة؛
  - عدم السيطرة على المخزون؛
  - سوء التجهيز الداخلي و الموقع غير المناسب؛
- 1-2- الأسباب الخارجية:**

وفيما يخص الأسباب الخارجية للتعثر فهي:<sup>49</sup>

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات؛
  - الظروف الاقتصادية عامة حيث تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة؛
  - تغير في الطلب؛
  - قرارات حكومية؛
  - مدى توفر الائتمان و تكلفته، حيث يزداد احتمال الفشل في ظل ظروف تقييد الائتمان وارتفاع تكلفته؛
  - التوقعات المتشائمة للمشتريين؛
- 2- أسباب مباشرة وغير مباشر.**

يمكن تقسيم أسباب التعثر المالي إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة:

### 1-2- الأسباب المباشرة:

هي تلك الأسباب التي تساهم بصورة مباشرة في تعثر المؤسسات ومن هذه الأسباب:<sup>50</sup>

- أسباب إدارية: تعد الأسباب الإدارية عاملاً مشتركاً في أغلبية المؤسسات المتعثرة، سواء في مجال الإدارة العليا أو في مجال المواقع القيادية و التنفيذية، أو السياسة الإدارية العامة المطبقة في قطاعات المؤسسة ككل؛
- أسباب مالية: تعبر عن وجود خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسات الذي يرجع إلى عدم كفاية رأس المال للالتزام بكل المتطلبات الاستثمارية، وعدم كفاية الفوائض المالية التي تتبقى

<sup>49</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004، ص ص 279-284.

<sup>50</sup> علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، مجلة كلية تنمية الراشدين، المجلد 28، العدد 83،

جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 39.



للمؤسسات بعد التوزيعات للقيام بتمويل التوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها، وعدم كفاية مخصصات اهتلاك الأصول الرأسمالية وضعف السيولة لدى المؤسسات واستخدام الائتمان في أغراض غير التي منح من أجلها، مما يؤثر بالسلب على السيولة اللازمة لدوران عملية الإنتاج وعدم القدرة على شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال؛

➤ أسباب تسويقية: تواجه المؤسسات صعوبات في تسويق منتجاتها مما يؤدي إلى تراكم المخزون؛

➤ سوء جودة الإنتاج: ظهور عيوب فنية في البضاعة نتيجة عدم مراعاة قواعد التوحيد لقياس و اختبار الجودة يؤدي إلى ركود المبيعات وتراكم المخزون من الإنتاج تام الصنع؛

➤ أسباب فنية: تتضمن سوء التخطيط في الاستثمار منذ البداية، و أخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية، واختيار التكنولوجيا، وعدم توفر الخصائص الطبيعية للمواد المناسبة؛

## 2-2- الأسباب غير المباشرة:

تسهم بصورة غير مباشرة في تعثر المؤسسات و منها: <sup>51</sup>

➤ الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي: لا سيما أسعار المواد الخام والمواد الأولية و أسعار الطاقة، و مستلزمات الإنتاج، فينتج عن ذلك تحميل تكاليف الإنتاج أعباء إضافية لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند إعداد الدراسات الخاصة بتكاليف الإنتاج وتسعير المنتج النهائي مما يؤدي لانخفاض معدلات الربحية أو زيادة الخسائر؛

➤ التقلبات الحادة في أسعار الصرف و تعددها الذي أدى إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى إضلال غير قابل للتصويب في هيكلها التمويلي؛

➤ التغيير المستمر في القرارات الحاكمة للنشاط الاقتصادي و تعارضها في معظم الأحيان، الشيء الذي يؤثر على الأداء الاقتصادي للمؤسسات من حيث إشاعة عدم الثقة وشيوع حالة عدم الاستقرار؛

وتشير أغلب البحوث و الدراسات إلى أن سبب التعثر الرئيسي للمؤسسة يتمثل في انخفاض السيولة لديها، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا نتيجة لأسباب

<sup>51</sup> علي سليمان النعامي، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

عديدة يجب معرفتها من أجل تشخيصها و البحث عن العلاج المناسب والقيام بالتصحيحات اللازمة.

### 3- أسباب أخرى:

هي في الغالب مرتبطة بأحداث قد تحدث فجأة، و تتمثل في:<sup>52</sup>

حدوث كوارث طبيعية أو أضرار كبيرة مثل الحرائق أو الفيضانات غير المؤمن عليها بشكل كاف، أو استقلالات لكبار المسؤولين التنفيذيين إضافة إلى حدوث خلافات في الشركاء أو خلافات بين المدراء.

### المطلب الثالث: طرق علاج التعثر المالي.

توجد العديد من الوسائل نستطيع استخدامها لعلاج التعثر المالي الحادث، لكن الاستخدام الصحيح لهذه الوسائل يتطلب القيام بدراسة جيدة و شاملة لأسباب التعثر حتى نستطيع اختيار الأفضل و الأنفع منها للعلاج، و سنتعرف باختصار على مختلف الوسائل المستعملة في علاج التعثر المالي و التي تضم سبعة خيارات ممكنة وهي:<sup>53</sup>

#### أولاً: إعادة الهيكلة:

يعني ذلك أن المؤسسة تتبع استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد في معالجة الخلل المالي ومحاولة الإبقاء على المؤسسة و تطبيق الاستراتيجيات الجديدة ولكي تكون إعادة الهيكلة فعالة، لا يجدر بها أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية فقط بل يجب أن تشمل إعادة الهيكلة الإدارية لكي ينسجما مع بعضهما لتحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي و نستطيع توضيح ذلك من خلال الآتي:

<sup>52</sup> JEAN-MICHEL DAUNIZEAU, LES ENTREPRISES EN DIFFICULTE PRATIQUE BANCAIRE ET JURIDIQUE, (PARIS: LA REVUE BANQUE EDITEUR), P. 38. 12.

<sup>53</sup> انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

1- إعادة الهيكلة المالية: و تتضمن ما يلي:

1-1- إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم جميع الأصول أو بعضها يعكس قيمتها السوقية أي أن زيادة قيمة هذه الأصول عن القيمة الدفترية لها يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يعطي للمؤسسة مجالاً أوسع للاقتراض.

1-2- إعادة هيكلة الديون: تساعد إعادة هيكلة الديون المؤسسة في أن تتفاهم المؤسسة مع دائئها على أحد أو بعض هذه الأمور:

➤ تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يوفر للمنظمة مدة أطول لاستثمار هذه الديون؛

➤ التوقف عن سداد أقساط الدين مؤقتاً و يساعد ذلك في توقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال؛

➤ القيام بتخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة؛

1-3- مبادلة المديونية بالملكية:

أي تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة من خلال إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم و تقبل الدائن لهذا الاقتراح و الملاك أيضاً حيث الملاك الجدد سيكون لهم تأثير مباشر على إدارة المؤسسة و الانتخابات والتصويت.

1-4- زيادة رأس المال:

حيث تقوم المؤسسة بإصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً على ضوء توفير السيولة وذلك من خلال زيادة رأس مال المؤسسة بإصدار أسهم جديدة، ولكن هذا البديل يواجه بعض الانتقادات منها:

➤ عدم فاعلية هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت؛

➤ عدم إقبال المساهمين على الأسهم الجديدة لخوفهم من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية؛

➤ يصبح حاملي هذه الأسهم بمثابة قيد جديد على الإدارة إذ يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية؛

1-5- زيادة التدفقات النقدية الداخلة:

من الممكن تحقيق ذلك عن طريق العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة و منها:

- رفع المبيعات لرفع إيرادات المؤسسة؛
  - تغيير استراتيجيات التحصيل لديون المؤسسة و منح بعض الخصومات لتعجيل الدفع؛
  - التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو تبديله بآخر تحتاج إليه المؤسسة؛
  - بيع الأصول القليلة أو منعدمة القيمة كالخردة و المعيب و التالف؛
- 1-6- خفض التدفقات النقدية الخارجة:**

تستطيع المؤسسة تخفيض مدفوعاتها النقدية أو تأجيل بعضها قصد التغلب على بعض الصعوبات المالية و من الوسائل التي يمكن استعمالها لذلك:

- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل تسديد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
- مفاوضة الموردين للمواد الخام على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم؛
- ترشيد جميع بنود الإنفاق المباشر و الغير المباشر؛
- محاولة تأجيل تسديد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل؛
- تخفيض كمية المشتريات من خلال الشراء الفوري بدلا من الشراء بالمقدم و البحث عن مواد بديلة تكون أقل تكلفة من المواد المعمول بها؛

### 2- إعادة الهيكلة الإدارية:

تعد إعادة الهيكلة الإدارية مكملة لإعادة الهيكلة المالية، وبالرغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبياً عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم الخوض فيها ولكن سوف نختصر في القول أنها يمكن أن تتم بطريقة بواحدة أو أكثر كالاتي:

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بهدف تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه؛
- إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية و تخفيض تكاليف التسويق؛
- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها قصد تخفيض تكاليف عنصر العمل؛
- زيادة المبيعات بهدف تخفيض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية؛
- تخفيض التكاليف الإدارية المختلفة؛

➤ التخلص من الأنشطة و المجالات غير الاقتصادية؛

### ثانياً: التطهير المالي.

التطهير المالي هو عملية القضاء على العجز المالي و على مديونية المؤسسة العمومية تجاه البنوك التجارية و الخزينة العمومية لكي يصبح لها هيكل مالي متوازن، و يقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة توازن أصول و خصوم ميزانيتها و ذلك عن طريق تمويل الأصول الثابتة بـموارد طويلة أو متوسطة الأجل، و الأصول المتداولة بـموارد قصيرة الأجل بالإضافة إلى توفير بعض الشروط مثل القدرة على الالتزام بالديون المستحقة، و توفير السيولة النقدية الكافية، و عليه فإن التطهير المالي يعد مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، و هو تقنية تعتمد على إعادة التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعادتها والنهوض بها، من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلية.<sup>54</sup>

### ثالثاً: الاندماج وتغيير الشكل القانوني.

إن الاندماج أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة من شأنهما أن يساهما في التخلص من التعثر المالي، وفيما يلي شرح بسيط لكل منهما:<sup>55</sup>

#### 1- الاندماج:

إن حركة الاندماج بين المؤسسات وصلت ذروتها في نهاية الستينيات واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات، وقد ظهر خلال هذه المدة عدة اندماجات عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية، و المقصود بالاندماج هو انصهار شركتين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد حيث تبقى شخصية المؤسسات الداخلة فيه كما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

<sup>54</sup> انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>55</sup> نفس المرجع السابق، ص 31.

## 2- تغيير الشكل القانوني:

يعد تغيير الشكل القانوني من الأساليب الفعالة لعلاج الفشل المالي لبعض المؤسسات و المعنى هنا هو التحويل من وضع أقل مرونة إلى وضع أكثر مرونة، حيث يتاح للإدارة حرية اتخاذ العديد من القرارات.

### رابعاً: التصفية و البيع.

ومن بين الطرق التي تعالج التعثر المالي في المؤسسة أيضاً إما البيع أو التصفية، وستتعرف بشكل مبسط على كل منهما:<sup>56</sup>

**1- التصفية:** في كل الطرق الأربعة سابقة الذكر حيث درجات التعثر المالي خفيفة غير مستعصية تكون فيها قيمة استمرارية المؤسسة أعلى من قيمة افلاسها أو تصفيتها، عكس الحال في التصفية حيث الفشل خطير و مستعصي وتكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها، و بالتالي لابد من إجراء عملية تصفية و تحقيق الإفلاس، وإتمام الإجراءات القانونية لذلك لتسديد التزامات المؤسسة، و قد يكون الاتجاه لتصفية المؤسسة أمر اختياري أو إجباري، فمن الممكن أن يقوم المالك بذلك بنفسه دون إجبار يكون من النوع الأول، وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول لحل معهم، وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فمن أهم النقاط التي لها أولويات السداد هي كالاتي:

- تكاليف إجراءات الإفلاس و التصفية؛
- الضرائب المستحقة للدولة؛
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها؛
- الديون غير المضمونة أو العامة؛
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة؛
- حقوق حاملي الأسهم العادية؛

<sup>56</sup> انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

1- **البيع:** من الممكن أن لا يجد الملاك أمامهم طريق غير إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع ورغم أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى، إلا أنه في الواقع قد يكون من الدولة للأفراد أو من الأفراد للدولة، وفي حالة البيع يقرر الملاك نقل الوحدة أو المؤسسة بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملاك جدد (المشترين) لكي يتولوا هم المؤسسة بحالتها، وهنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المؤسسة من أمراض، وفي المقابل نجد أن المشتري يملك الكثير من الأمل في إصلاح و علاج المؤسسة و تحقيق عوائد مرضية، ولذلك فهو يُقدم على عملية الشراء مدفوعا بالعديد من الأسباب والدوافع، ويمكن أن يتم البيع لأحد الأفراد، للعاملين للجمهور، للعملاء و الدائنين.

#### خامسا: أدوات السياسة الاقتصادية العامة:

يمكن للحكومة القيام بسياسات نقدية و مالية من شأنها معالجة التعثر لدى المؤسسة عن طريق ما يلي: <sup>57</sup>

➤ تشجيع المصارف من أجل زيادة استعدادها لمنح الائتمان و التوسع في الإقراض المصرفي وقبول درجات عالية من المخاطر وذلك عن طريق تخفيض هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وفي الوقت نفسه حث الأفراد و المؤسسات على الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة غير المصرفية الأمر الذي من شأنه أن يُنشط السوق ويُعش الطلَب على المنتجات المختلفة، وبالتالي تشجيع المؤسسات القائمة على التوسع في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى توظيف المزيد من الأيدي العاملة العاطلة، ورفع الطلب على الأيدي العاملة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة أجورهم ومنه ارتفاع الدخل القومي وبالتالي زيادة قدرة المجتمع على الاستثمار والانتاج؛

➤ تخفيف العبء الضريبي على عمليات الاستثمار و الاستهلاك حتى يتم تشجيع المنتجين على الدخول في عمليات الاستثمار وقبول المخاطر، وفي الوقت ذاته تشجيع الأفراد على استهلاك السلع والخدمات التي تنميها المؤسسات، و توسيع نطاق السوق أمام هذه المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الاستثمارية على تصريف وتسويق منتجاتها و ضمان عائد يكفي ليس فقط لسد التزاماتها بل لتحقيق ربحية مناسبة أيضا؛

<sup>57</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 74.

### المطلب الرابع: خطوات التنبؤ بالفشل.

إن التنبؤ المبكر لفشل المؤسسات مهم من وجهة نظر كل من الصناعيين و المجتمع ككل، لأنه يساعد على تجنب أو على الأقل الحد من سوء الاستخدام، وسوء تخصيص الموارد، ويمكن اتخاذ تدابير وقائية في وقت مبكر، لكي تجد إدارة المؤسسة الفرصة لتغيير سياسة التشغيل و إعادة تنظيم الهيكل المالي، وكذلك بالنسبة للمستثمرين الذين قد يحولون أموالهم من مؤسسة إلى أخرى، كما هناك ست خطوات أساسية في عملية التنبؤ وهي كما يلي:<sup>58</sup>

- يجب تحديد ماذا ولماذا نتنبأ و فيما نحتاج عملية التنبؤ حيث أن هذه الأسئلة تساعد في توضيح مستوى التفاصيل المتعلقة بالتنبؤ؛
- إعداد أفق زمني قصير أو طويل الأجل، ويتضمن تحديد دقيق لفترة الإسقاط؛
- تحديد الافتراضات التي لا بد من استخدامها في إعداد و بناء النموذج التنبؤي؛
- مراقبة التنبؤ لمعرفة ما إذا كان قد نُقِّذ على النحو المطلوب ووضع نظام للتقييم، حيث إذا لم يتم القيام بالتنبؤ كما يجب، الرجوع إلى الخطوة الأولى والبدء من جديد؛
- تحديد أسلوب التنبؤ، وذلك بالرجوع إلى المعايير التي نوقشت من قبل؛
- جمع البيانات ووضع التنبؤ؛

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة سواء عربية أو أجنبية، التي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة من خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى معرفة الأدوات المستخدمة و النتائج المتوصل إليها.

كما سيتم التطرق في آخر المبحث إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، من خلال تبيان الفرق في الأدوات المستخدمة و مجتمع و فترات الدراسة إضافة إلى طرق التحليل ومعالجة الموضوع و النتائج المتوصل إليها، لنتمكن من الخروج بما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

<sup>58</sup> JAE K.SHIM AND JOEL G.SIEGEL .FINANCIAL ANALYSIS – FORECASTING AND MODELING ،3RD E ، (CHICAGO: CCH A WOLTERS KLUWER BUSINESS, 2007) P.253.



المطلب الأول: الدراسات العربية.

1- دراسة ( عثمان عوض الله محمد، خديجة مختار موسى، 2007 ) بعنوان:<sup>59</sup>

"استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات والمصارف".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إمكانية الاستفادة من التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات و المصارف.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نماذج التنبؤ المبنية على النسب المالية المستخرجة بواسطة عملية التحليل المالي متخذين بنك الصفا للاستثمار والائتمان كدراسة حالة للمصارف، والشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) كدراسة حالة لشركات الخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج كيدا يصلح للتنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات و المصارف كما أن البيانات التي تظهر بالقوائم المالية كافية لأغراض التحليل المالي للتنبؤ بالفشل وإلى ضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالفشل لتنبه الإدارة لتفادي الفشل المالي.

وخلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات من أهمها الاهتمام بعملية الإفصاح عن البيانات المالية للشركات والمصارف وكذلك ضرورة التوسع في مجال دراسة التنبؤ في الشركات، وكذلك الاعتماد على المتخصصين في مجال التحليل المالي للاستفادة منهم في الحصول على مؤشرات تفيد التنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة.

2- دراسة ( مبروكي مروة، 2021 ) بعنوان:<sup>60</sup>

"استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي"

دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة نموذج SHERROD على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المصرفية المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية.

<sup>59</sup> عثمان، عوض الله ، خديجة مختار موسى ، " استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات والمصارف " ، مذكرة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2007.

<sup>60</sup> مبروكي مروة ، " استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي " ، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة الوادي، 2021.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق نموذج SHERROD على البيانات المالية التي تم جمعها من موقع سوق قطر للأوراق المالية ل ( 09 ) مؤسسات مصرفية مقسمة الى ( 05 ) مؤسسات معرضة الى مخاطر الإفلاس و (04) مؤسسات وقعت في المنطقة الحرجة وذلك خلال الفترة ( 2019-2020 ).

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن نموذج SHERROD غير قادر على تصنيف المؤسسات المصرفية إلى مؤسسات ناجحة وأخرى فاشلة، وعليه فهو غير قابل للتطبيق على المؤسسات المصرفية المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية حيث بلغت نسبة الخطأ 70,83%.

وخلصت الدراسة بضرورة تكثيف الدراسات و الأبحاث فيما يخص نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن بوادر الفشل في المؤسسات المصرفية قبل حدوثه وتقييم قدرتهم على الاستمرار.

### 3- دراسة (الصفرائي محمد فرج أحمد، عماد الهادي الجطري، مصطفى الشارف، 2021) بعنوان:<sup>61</sup>

"استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في مشروعات صناعة الاسمنت في ليبيا". هدفت الدراسة إلى قياس مدى توافق نتائج النماذج الكمية الأكثر استخداما و المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي ( ألتمان و كيدا و شيروود ).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق هذه النماذج الكمية لتنبؤ بالفشل المالي للبنوك المتخصصة (العاملة) في بيئة صناعة الاسمنت الليبية للفترة 2015-2019 بعد جمع وتنظيم البيانات وتحليلها.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها، أن النماذج الكمية الأكثر شيوعا للتنبؤ بالفشل المالي يمكن أن تعطي نتائج في بيئة صناعة الاسمنت في ليبيا، كما أوضحت الدراسة

<sup>61</sup> الصفرائي، محمد فرج و آخرون ، "استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في مشروعات صناعة الاسمنت في ليبيا"، المجلد الأول العدد السابع، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، 2021.

صحة نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المتخصصة العاملة في البيئة الليبية كما أظهرت عدم كفاءة نموذجي ألتمان و شيروود لنفس الغرض.

4- دراسة ( مجدوب علاء الدين ، 2022 ) بعنوان:<sup>62</sup>

" استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية "

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال بناء نموذج رياضي متكون من نسب مالية لعينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت والبالغ عددها ( 30 ) مناصفة ما بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2019م.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم حساب ( 30 ) نسبة من القوائم المالية لهذه الشركات وتحليلها وفق الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي ومن ثم اختبار القدرة التنبؤية للنموذج ومقارنتها بالقدرة التنبؤية لنموذج ألتمان الثاني ، نموذج كيدا ونموذج شيروود على نفس العينة.

وتوصلت الدراسة إلى بناء نموذج يتكون من خمسة نسب مالية لها القدرة على التمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة حيث بلغت دقة التصنيف الكلية للنموذج المشتق 83.3% بينما بلغت الدقة التصنيفية لنموذج ألتمان الثاني، نموذج كيدا ونموذج شيروود 55،56%، 47،78%، 75،56% على التوالي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها إمكانية استخدام النموذج المقترح من قبل البورصة والحكومة والتجار والمستثمرين الحاليين والمرقبين في التنبؤ بالفشل المالي كما قام بالتوصل إلى أهمية إدراج المؤشرات غير المالية كحجم الشركة و المتغيرات الاقتصادية إلى جانب المؤشرات المالية مثل النسب عند بناء النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي.

<sup>62</sup> مجدوب علاء الدين ، " استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة المالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2022.

5- دراسة ( أحمد مهدي آل شكر، سناء حسن حلو، 2022 ) بعنوان:<sup>63</sup>  
" استخدام نماذج التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي والإفلاس - دراسة تطبيقية في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات من خلال استخدام المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام (11) نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية وتم تطبيق الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تكونت العينة من (42) شركة مدرجة بها للفترة 2016-2020.

وتوصلت الدراسة إلى نموذج التنبؤ الذي يعمل على تصنيف الشركات بمعدل دقة 52,4% ويتكون النموذج من (04) نسب مالية هي ( نسبة النشاط التشغيلي، نسبة النقد التشغيلي إلى المبيعات، نسبة العائد النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول و أخيرا النسبة المئوية للعائد النقدي التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات ).

<sup>63</sup> أحمد مهدي آل شكر ، سناء حسن حلو ، " استخدام نماذج التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي والإفلاس " دراسة تطبيقية في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2022 .

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

1- دراسة: (GH MULLER, AND OTHERS, 2009) بعنوان:<sup>64</sup>

**"PREDICTIONS FINANCIAL DISTORSES OF COMPANIES LISTED  
ON THE JSE-A COMPARISON OF TECHNIQUES "**

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب الفشل المالي للشركات ( الضائقة المالية ) حيث تم الاعتماد على مجموعة من الشركات للفترة قيد المراجعة وليس فقط على عينة من الشركات المفلسة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختبار نماذج تنبؤ تختلف من حيث الأفضلية وقد تم التوصل إلى مفهوم جديد للدراسة وهو التكلفة المعيارية للفشل والتي تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الخطأ من النوع الأول يكلف عادة ( 20 ) إلى ( 38 ) ضعفا.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تقنيات التحليل المالي المختلفة تعطي دقة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات.

2- دراسة: (THOMAS ARKAN ، 2015) بعنوان:<sup>65</sup>

**DETECTING FINANCIAL DISTRESS WITH THE B-SHERROD "**  
**"STUDY MODEL : A CASE**

هدفت الدراسة إلى أهمية تحليل المفاهيم المختلفة للضيق المالي و الفشل، إلى جانب دورها و أهميتها في تقييم أداء الشركات حيث يعتبر فشل الشركات من أهم المواضيع التي درسها الأكاديميون و الباحثون حيث توصل الباحثين إلى إيجاد طرق للكشف والتنبؤ بالفشل المالي للحفاظ على الاستمرارية.

<sup>64</sup> GH MULLER ،BOW STEEN-BRUMER ،WD HAMMAN ، "PREDICTIONS FINANCIAL DISTORSES OF COMPANIES LISTED ON THE JSE-A COMPARISON OF TECHNIQUES "، MARCH 2009 SOUTH AFRICAN JOURNAL OF BUSINESS MANAGEMENT 40(1):21-3.

<sup>65</sup> THOMAS ARKAN ، "DETECTING FINANCIAL DISTRESS WITH THE B-SHERROD MODEL : A CASE STUDY" ،ZESZYTY NAUKOWE UNIWERSYTETU SZCZECIŃSKIEGO NR 855 FINANSE, RYNKI FINANSOWE, UBEZPIECZENIA NR 74, T. 2 (2015).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج B-SHERROD، الذي يعتبر نموذجاً متقدماً للكشف عن هذه الظاهرة من خلال اختبار قابلية تطبيق هذا النموذج على عينة من شركة صناعية كويتية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اعتماد نموذج شيرود للكشف عن الضائقة المالية والتنبؤ بها كأسلوب موثوق به لتقييم أداء الشركة وأظهرت نتائج الاختبارات التجريبية فعالية نموذج شيرود في التنبؤ بالفشل المالي، الذي يساعد المستثمرين وغيرهم من المستخدمين المعنيين على تصور قدرة الشركات على الاستمرار.

3- دراسة: (ELENA GREGOVA، AND OTHERS، 2020) بعنوان: <sup>66</sup>

### PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF SLOVAK ENTERPRISES : COMPARISON OF SELECTED TRADITIONAL AND LEARNING ALGORITHMS METHODS

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات وذلك باستخدام أسلوب التحليل المالي، والذي يساعد المستثمرين و الدائنين في الكشف عن أداء المؤسسة المالي، حيث توصلوا إلى أن الاستخدام الصحيح للتنبؤ المالي و الأساليب الإحصائية تمكن من تحقيق نتائج مرضية وأكثر دقة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم مقارنة النماذج التي تم تطويرها باستخدام ثلاث طرق مختلفة (الانحدار اللوجستي، نماذج الغابة العشوائية والشبكة العصبية) من أجل التوصل إلى النموذج الأعلى دقة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الصناعية العاملة في البيئة السلوفاكية.

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشبكة العصبية هي الأفضل في قياسها لخصائص أداء المؤسسات وبأن نماذج المقاربة قد تساهم في تطوير نموذج تنبؤ أفضل للمؤسسات الصناعية.

<sup>66</sup> ELENA GREGOVA، KATARINA VALASKOVA، PETER ADAMKO، MILOS TUMPACH، JAROSLAV JAROS،

PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF SLOVAK ENTERPRISES : COMPARISON OF SELECTED  
TRADITIONAL AND LEARNING ALGORITHMS METHODS، MAY 2020 SUSTAINABILITY 12(10):3954

DOI:10.3390/SU12103954 LICENSECC BY

4- دراسة: (GULESHAN MOHSIN HAMID, AND OTHERS) بعنوان:<sup>67</sup>

**DETECTING FINANCIAL FAILURE USING SHERROD  
MODEL:EVIDENCE FROM IRAQI STOCK EXCHANGE LISTED  
BANKS 2009-2015**

هدفت الدراسة إلى الكشف على الفشل المالي باستخدام نموذج شيرود وذلك لأهميته وملائمته في تقييم أداء المؤسسات حيث ركزت الدراسة على تقييم قابلية تطبيق النموذج والذي يعتبر نموذج متقدم للكشف عن ظاهرة الفشل المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة عينة البنوك في سوق الأوراق المالية العراقية للفترة (2009-2015).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من بينها ضرورة استخدام نموذج شيرود للتعرف على الصعوبات المالية و التنبؤ بها كأداة لتقييم و فائدة نموذج شيرود للكشف عن الفشل المالي الذي يساعد المستخدمين المعنيين على اتخاذ القرارات.

5- دراسة: (ISLAM ST BABELA ، RENAS I MOHAMMED 2016) بعنوان:<sup>68</sup>

**BUSINESS FAILURE PREDICTION USING SHERROD AND KIDA  
MODELS : EVI-DENCE FROM BANKS LISTED ON IRAQI STOCK  
EXCHANGE (2011-2014)**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التنبؤ بفشل الأعمال على نطاق واسع، حيث تم التركيز على محاولة التحقق فيما إذا كانت البنوك المدرجة في البورصة العراقية (ISE) خلال الفترة من 2011 إلى 2014.

<sup>67</sup> GULESHAN MOHSIN HAMID, SHELAN MOHAMMED RASHEED HAJI, KURDISTAN M TAHER OMAR ،  
DETECTING FINANCIAL FAILURE USING SHERROD MODEL: EVIDENCE FROM IRAQI STOCK EXCHANGE  
LISTED BANKS. 2009-2015 ،INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC ACCOUNTING, FINANCE &  
MANAGEMENT RESEARCH(IJAAFMR) ISSN: 2643-976X VOL. 6 ISSUE 4, APRIL - 2022.

<sup>68</sup> ISLAM ST BABELA ،.RENAS I MOHAMMED ،.BUSINESS FAILURE PREDICTION USING SHERROD AND  
KIDA MODELS : EVI-DENCE FROM BANKS LISTED ON IRAQI STOCK EXCHANGE (2011-2014)  
SEPTEMBER 2016 ، HUMANITIES JOURNAL OF UNIVERSITY OF ZAKHO 4(2):35-47.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار ستة عشر بنكا من اجمالي ثلاثة وعشرون مصرفا وقد تم الاعتماد كليا على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك المختارة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تعرض البنوك المختارة لخطر الافلاس منخفض للغاية بناءً على نموذج شيروود وفي المقابل تواجه البنوك المختارة مشاكل خطيرة وتعرضها للإفلاس مرتفع للغاية وفقا لنموذج كيدا ، كما خلصت الدراسة إلى أن النموذج الأخير لا يمكن الاعتماد عليه وتطبيقه من قبل البنوك المدرجة في البورصة لأن نتائجه لا تتوافق مع أعمال البنوك المختارة.

### المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة.

من خلال الاطلاع على الأدبيات و الأبحاث التي تناولت متغيرات الدراسة و المتمثلة في كل من التحليل المالي و التعثر المالي و نموذج شيروود سواء العربية منها أو الأجنبية أو التي تناولت المتغيرات مع بعض أو دراسات تناولت أحد المتغيرات، سيتم تلخيص أهم ما جاءت به هذه الدراسات من حيث الأهداف، الأدوات المستخدمة وكذا النتائج المتوصل إليها في الجدول أدناه للخروج بالنقاط التي تميز دراستنا عن سابقتها.

### جدول رقم (1-1): ملخص الدراسات السابقة العربية و الأجنبية.

الدراسة	هدف الدراسة	الأدوات المستخدمة	النتائج المتوصل إليها
استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات والمصارف.	تبيان مدى إمكانية الاستفادة من التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات والمصارف.	استخدمت نماذج التنبؤ المبنية على النسب المالية المستخرجة بواسطة شركات الخدمات والمصارف.	توصلت الدراسة إلى أن نموذج كيدا يصلح للتنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات والمصارف. البيانات التي تظهر بالقوائم المالية كافية لأغراض التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي.





رياضي متكون من للنموذج المشتق التصنيف الكلية للنموذج  
 نسب مالية لعينة من ومقارنتها بالقدرة المشتق 83.3% بينما  
 شركات المساهمة التنبؤية لنموذج بلغت الدقة التصنيفية  
 المدرجة في بورصة ألتمان الثاني ، لنموذج ألتمان الثاني،  
 الكويت. نموذج كيدا ونموذج نموذج كيدا ونموذج  
 شيروود على نفس شيروود 55،56%،  
 العينة. 47،78% ، 75،56%  
 على التوالي.

توصلت الدراسة إلى امكانية الاعتماد على نماذج التدفقات النقدية للتنبؤ الفشل المالي و تصنيف الشركات.	استخدمت (11) نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية.	هدفت الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات من خلال استخدام المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية.	"استخدام نماذج التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي والإفلاس" دراسة تطبيقية في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
--	---	--	--

توصلت الدراسة إلى أن تقنيات التحليل المالي المختلفة تعطي دقة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات.	نماذج التنبؤ بالفشل المالي.	هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب الفشل المالي للشركات.	PREDICTIONS FINANCIAL DISTORSES OF COMPANIES LISTED ON THE JSE-A COMPARISON OF TECHNIQUES
---	--------------------------------	--	--

<p>توصلت الدراسة إلى فعالية نموذج شيرود كأسلوب موثوق به لتقييم أداء الشركات و التنبؤ بالفشل المالي.</p>	<p>استخدام نموذج شيرود للكشف عن الفشل المالي.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى دراسة و تحليل المفاهيم المختلفة للفشل المالي و إيجاد طرق الكشف و التنبؤ بالفشل المالي.</p>	<p>DETECTING FINANCIAL DISTRESS WITH THE B- SHERROD MODEL : A CASE STUDY</p>
<p>توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشبكة العصبية هي الأفضل في قياسها لخصائص أداء المؤسسات وبأن نماذج المقارنة قد تساهم في تطوير نموذج تنبؤ أفضل للمؤسسات.</p>	<p>استخدمت التحليل المالي و تمت مقارنة النماذج التي تم تطويرها باستخدام ثلاث طرق مختلفة (الانحدار اللوجستي، نماذج الغابة العشوائية و الشبكة العصبية ) من أجل التوصل إلى النموذج الأعلى دقة للتنبؤ بالفشل المالي.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى التنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات وذلك باستخدام أسلوب التحليل المالي.</p>	<p>PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF SLOVAK ENTERPRISES : COMPARISON OF SELECTED TRADITIONAL AND LEARNING ALGORITHMS METHODS</p>
<p>توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من بينها ضرورة استخدام نموذج شيرود للتعرف على الصعوبات المالية و التنبؤ بها كأداة لتقييم و</p>	<p>استخدمت نموذج شيرود على دراسة عينة البنوك في سوق الأوراق المالية العراقية للفترة (2009-2015).</p>	<p>هدفت الدراسة إلى الكشف على الفشل المالي باستخدام نموذج شيرود و ذلك لأهميته و ملائمته في تقييم أداء</p>	<p>DETECTING FINANCIAL FAILURE USING SHERROD</p>

<p>فائدة نموذج شيرود للكشف عن الفشل المالي الذي يساعد المستخدمين المعنيين على اتخاذ القرارات.</p>	<p>المؤسسات حيث ركزت الدراسة على تقييم قابلية تطبيق النموذج و الذي يعتبر نموذج متقدم للكشف عن ظاهرة الفشل المالي .</p>	<p>MODEL: EVIDENCE FROM IRAQI STOCK EXCHANGE LISTED BANKS 2009- 2015</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن تعرض البنوك المختارة لخطر الافلاس منخفض للغاية بناءً على نموذج شيرود وفي المقابل تواجه البنوك المختارة مشاكل خطيرة وتعرضها للإفلاس مرتفع للغاية وفقاً لنموذج كيدا.</p>	<p>استخدام القوائم المالية للبنوك المختارة بالاعتماد على نموذج شيرود و كيدا. محاولة التحقق فيما إذا كانت البنوك المدرجة في البورصة العراقية (ISE) خلال الفترة من 2011 إلى 2014.</p>	<p>BUSINESS FAILURE PREDICTION USING SHERROD AND KIDA MODELS : EVI-DENCE FROM BANKS LISTED ON IRAQI STOCK EXCHANGE (2011-2014 )</p>

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت اهم متغيرات الدراسة و العلاقة فيما بينها، و تلخيص ما جاءت به من خلال أهم النقاط: أهداف الدراسة، الأدوات المستخدمة و كذا النتائج المتوصل إليها، يمكن ايجاز أهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها في النقاط التالية:

➤ من حيث بيئة الدراسة: تناولت الدراسات السابقة بيانات اقتصادية مختلفة اغلبها طبق في المؤسسات المساهمة المدرجة في البورصة، كما اعتمدت نماذج تعتمد على القوائم المالية

لعدة شركات خلال فترات مختلفة (اقلها 05 سنوات)، على خلاف دراستنا التي طبقت على مؤسسة واحدة كعينة دراسة؛

➤ من حيث أداء الدراسة: اعتمدت الدراسات السابقة على نماذج الانحدار لقياس المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة، كما أن أغلبها اعتمد على دراسة و تقييم عدة نماذج لتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات محل الدراسة على غرار دراستنا التي إكتفت بالاعتماد على نموذج واحد من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي وهو نموذج شيرود.

### خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال دراسة هذا الفصل، إلى أن التحليل المالي يعتبر من أهم الأساليب التي تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية من أجل الحصول على معلومات دورية عن المؤسسة، وبغض النظر عن اختلاف نشاط المؤسسات و مراحل التعثر التي تختلف من مؤسسة لأخرى، فالكل يتفق على أن التعثر المالي من بين أهم المشاكل التي يجب تجنبها مسبقاً و تصحيح الانحرافات التي تتعرض لها خلال نشاطها، الأمر الذي أدى بالباحثين إلى تطوير نماذج إحصائية قادرة على التنبؤ المسبق بالوضع المالي للمؤسسة وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة و الملائمة و الوصول إلى نقطة الرضا التام عن الوضع المالي للمؤسسة موضع الدراسة.

# الفصل الثاني

## تمهيد:

إن التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية عادة ما يرتبط بالأداء المالي لهذه الوحدات، حيث من خلاله يمكن الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة ولضمان الوصول إلى نتائج مرضية وجب استخدام بعض الأساليب، التي يمكن من خلالها معرفة ما إذا كانت المؤسسة محل الدراسة في وضعية مالية جيدة، بحيث سنتطرق في هذا الفصل إلى تقديم عام لمؤسسة صوميفوس (شركة مناجم الفوسفات) عن طريق ذكر أهدافها ومجال نشاطها و هيكلها التنظيمي ومن ثم نقوم بعرض تحليل القوائم المالية للمؤسسة بحساب مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية وفي الأخير نقوم بعرض نموذج شيرود و تطبيقه على معطيات شركة صوميفوس وذلك بذكر جميع النسب الداخلة في تكوينه و حساب قيمة (Z) النهائية للنموذج.

### المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة صوميفوس وقطاعها الاقتصادي.

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة (قطاع المناجم)، ومن ثم تقديم بطاقة تعريفية عن المؤسسة وأهدافها وكذا هيكلها التنظيمي.

### المطلب الأول: تطور قطاع المناجم في الجزائر.

يعتبر قطاع المناجم واحدا من القطاعات الحيوية في الجزائر، حيث يسهم في توفير العائدات وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية، إذ أن الجزائر تزخر بمجموعة متنوعة من المعادن: (الفوسفات، الزنك، الرصاص، الفضة، الذهب، اليورانيوم، البوتاس، الحديد) والمعادن الصناعية الأخرى.

وللتعرف أكثر عن تطور قطاع المناجم بالجزائر، يمكن أن نميز بين حقبتين أساسيتين؛ الأولى قبل الاستقلال و الثانية بعده كما يلي:<sup>69</sup>

**1- الحقبة الاستعمارية:** منذ السنوات الأولى للاستعمار دأبت فرنسا على استغلال الثروات الطبيعية للجزائر من خلال إنشاء مؤسسات منجمية تعمل على استكشاف المناجم

<sup>69</sup> DASSAMIOUR MOHAMED , "COURS DE L'ECONOMIE ET VALORISATION MINIERE , L'ACTIVITE MINIERE EN ALGERIE" , UNIVERSITE FRERES MENTOURI , CONSTANTINE 1 , FACULTE DES SCIENCES DE LA TERRE DE LA GEOGRAPHIE ET DE L'AMENAGEMENT DE TERRITOIRE , DEPARTEMENT DES SCIENCES GEOLOGIQUES , ALGERIE , 2020 ,P :1-6.



واستغلالها، حيث تم اكتشاف مناجم الحديد و النحاس بموزاية سنة 1830م، كما تم سنة 1874م تشغيل ما يزيد عن 3.345 عامل في هذا القطاع.

ومع بداية القرن 20، تعدى إنتاج قطاع المناجم 600 ألف طن وصولاً إلى 1.3 مليون طن سنة 1913م مقسمة بين مختلف الثروات، إلى أن زاد عدد المناجم المستغلة فعليا سنة 1945م عن 40 منجما بين ما هو (حديد، فوسفات، زنك، رصاص، رخام و ملح...الخ).

أكثر ما ميز هاته الحقبة هو عدم عمل الاستعمار على تطوير الصناعة المنجمية في الجزائر من خلال إنشاء مصانع تحويلية فيها وذلك راجع إلى اعتماده على هاته الثروات كمواد أولية يمون بها مصانعه التحويلية في فرنسا.

2- **حقبة ما بعد الاستقلال:** عرفت هاته الفترة بتخلي وغلق المؤسسات الاجنبية للعديد من المناجم مما أوجب إعادة فتحها واستغلالها، كما عرفت بإقدام الدولة الجزائرية على تأميم المناجم بتاريخ 06 ماي 1966م، ووضعها تحت سلطة هيئة حكومية متمثلة في المكتب الجزائري للأبحاث و الاستغلال المنجمي (BAREM)، والذي أستبدل سنة 1967م بالمؤسسة الوطنية للأبحاث و الاستغلالات المنجمية (SONAREM)، ومنه يمكن القول أنه ابتداءً من هذا التاريخ بدأ التنظيم الفعلي للقطاع.

في الفترة الممتدة بين 1968م و1980م سعت الدولة الجزائرية إلى التثمين السريع للعديد من المناجم من خلال:<sup>70</sup>

- إنشاء مصنع معالجة الرصاص و الزنك بمنجم العابد؛
- زيادة إنتاج الفوسفات بجبل العنق والذي تضاعف ثلاث مرات ابتداءً من 1977م مقارنة بسنوات 1965-1975م؛
- زيادة إنتاج منجمي الحديد بالونزة و بوخضرة إلى 05 مليون طن/سنويا لإمداد مركب الحجار؛
- مضاعفة عدد ورشات معالجة الفوسفات بجبل العنق؛
- زيادة إنتاج مناجم الرخام و الملح؛

<sup>70</sup> معلومات متحصل عليها من مديرية الموارد البشرية .

وفي سنة 1983م تمت إعادة هيكلة (SONAREM)، ومنه ميلاد ست مؤسسات كبرى منها مجمع فرفوس، ويمكن القول أن هاته الخطوة أدت إلى إيقاف التطوير في عدة عمليات وبالأخص تلك المتعلقة بالفوسفات، الحديد والرخام، ما نتج عنه خسارة عدة معارف في الهندسة المنجمية.

وتطبيقا للقانون المنجمي الصادر بتاريخ 2001/07/03م ثم سنة 2005م تم إنشاء الوكالة الوطنية للجيولوجيا والرقابة المنجمية بغرض توفير خدمات جيولوجية وطنية، كما عرفت هاته الفترة إنشاء مجموعة صناعية منجمية تحت اسم (MANAL) مناجم الجزائر تجمع كل المؤسسات العمومية في قطاع المناجم و التي حلت محل مجموعة فرفوس.

لكن وبالرغم من العائدات الكبيرة من العملة الصعبة التي قد توفرها الثروات المنجمية إلا أنها ظلت لسنوات محل إهمال رغم كل ما بذل للنهوض بهذا القطاع، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية وانهايار أسعار المحروقات جعل الحكومة تسارع لتدارك الوضع من خلال العمل على استغلال هاته الثروات في أسرع وقت سعيا منها لتقليل الاعتماد على المحروقات في بناء الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لمؤسسة صوميفوس.

تعد صوميفوس بشكلها الحالي نتاج جملة من عمليات إعادة الهيكلة والدمج استجوبتها الظروف الاقتصادية و السياسية للبلاد، وللتعرف أكثر على المؤسسة سنتطرق في هذا المطلب لتقديمها العام و هيكلها التنظيمي.

#### 1- تقديم عام للمؤسسة.

أسست مؤسسة مناجم الفوسفات من أجل استغلال ثروات الفوسفات الموجودة في البلاد، وذلك من خلال ما تمتلكه من مناجم ووسائل تقنية ويد عاملة... إلخ سعياً منها لتحقيق مكانتها في السوق وتحقيق التنمية للاقتصاد الوطني ومنه سنتطرق إلى تعريف المؤسسة ونبذة تاريخية عنها وطبيعة نشاطها و أهدافها.

وقبل التطرق إلى التعريف بمؤسسة مناجم الفوسفات سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسة الوطنية للحديد و الفوسفات باعتبارها المؤسسة الأم.

حيث تأسست المؤسسة الوطنية للحديد و الفوسفات بهدف ترقية و تطوير قطاع المناجم وبعثه نحو التطور الاقتصادي ، أنشئت بموجب المرسوم رقم (83-441) المؤرخ في 16 جويلية 1983م<sup>71</sup>، حيث كانت مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي نتجت إثر إعادة الهيكلة للمؤسسة الوطنية للأبحاث و الاستغلالات المنجمية (SONAREM) والتي تأسست سنة 1967م، وقد انبثقت عنها مجموعة من المؤسسات الاقتصادية وذلك ما بين 1989-1990م وفي 22 ماي 1990 تحولت المؤسسة الوطنية للحديد و الفوسفات إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بشخصية معنوية و استقلالية مالية.

بتاريخ 01 جانفي 2005م تمت إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للحديد و الفوسفات بتقسيمها إلى ست فروع لتتحول بعد ذلك إلى مجموعة صناعية تعرف بمجموعة فرفوس (GROUPE FERPHO) مقرها الاجتماعي بعنابة و تضم المؤسسات الموالية:

➤ **مؤسسة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS):** مقرها الاجتماعي بتبسة، تتكون من أربع وحدات تتمثل في: مركب جبل العنق ببئر العاتر بتبسة، المنشآت الميدانية بعنابة، مركز الدراسات و الأبحاث التطبيقية بتبسة و المديرية العامة بتبسة؛

➤ **مؤسسة مناجم الحديد (SOMIFER):** مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بتبسة؛

➤ **مؤسسة البوزولان و مواد البناء (SPMS):** مقرها الاجتماعي ببني صاف ولاية تيموشنت؛

➤ **مؤسسة البناء و العقارات (FERBAT):** مقرها الاجتماعي بعنابة؛

➤ **مؤسسة النقل المنجمي:** مقرها الاجتماعي بعنابة و قد تم مؤخرا إنشاء مؤسسة للنقل البري تعرف باسم (SOTRAMINE) نتيجة لعجز شبكة السكك الحديدية عن نقل الإنتاج الذي عرف زيادة، إلا أنه تم حل هاته المؤسسة سنة 2015 ودمجها كوحدة ضمن وحدات (SOMIPHOS) تحت مسمى وحدة النقل البري للفوسفات؛

تعد مؤسسة مناجم الفوسفات (SOMIPHOS) هي مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي مقدر ب 1.6 مليار دينار جزائري و آخر بشري قدر ب 2069 عامل باختلاف تصنيفهم الوظيفي، تعمل تحت إشراف مجلس إدارة مشكل من طرف الجمعية العامة للمساهمين في إطار إجراءات تنظيم القطاع الاقتصادي العام التابع للدولة تحت وصاية مؤسسة تسيير مساهمات الدولة.

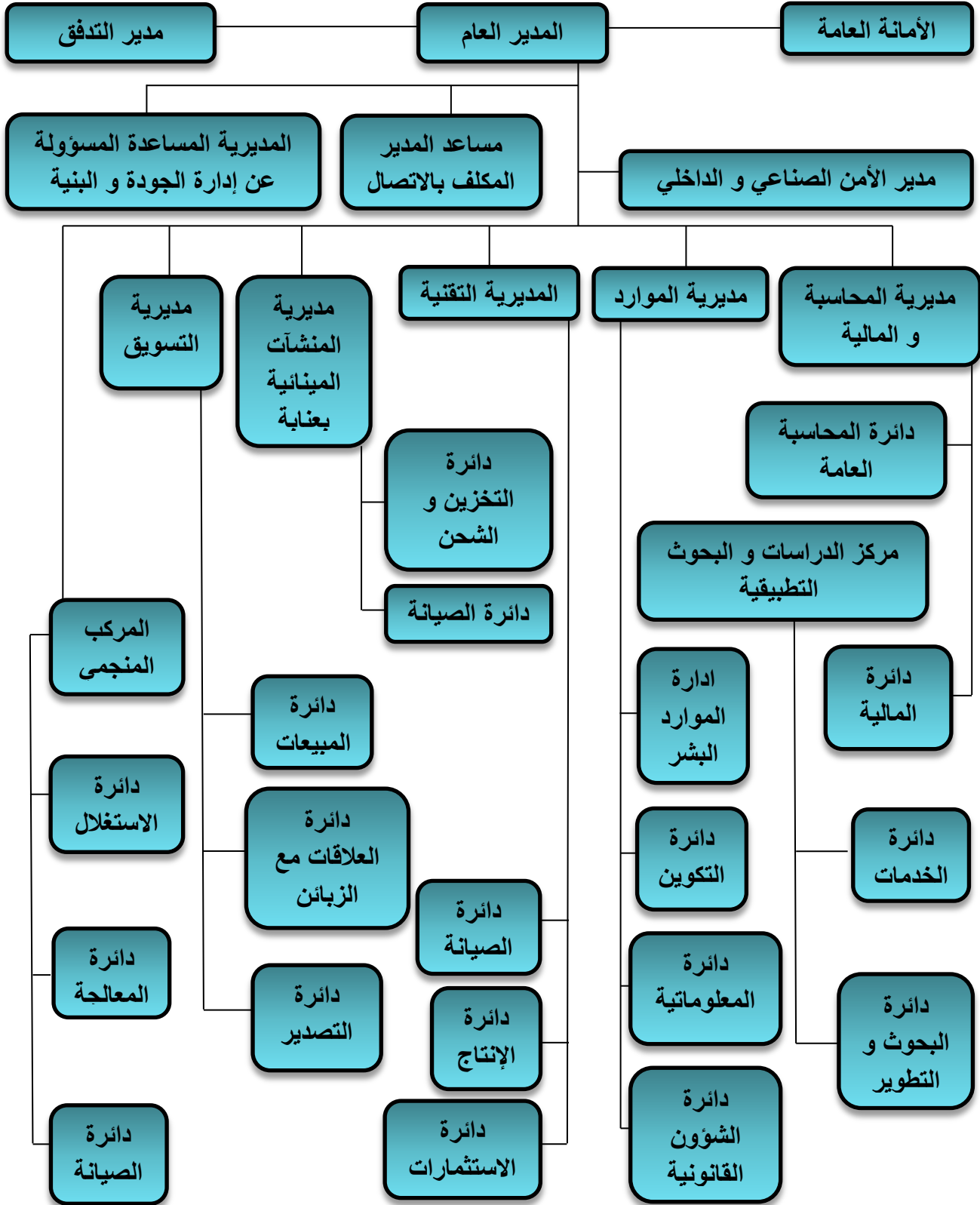
<sup>71</sup> معلومات متحصل عليها من مديرية الموارد البشرية للمؤسسة.

في حين أن المقر الاجتماعي لمؤسسة (SOMIPHOS) بولاية تبسة المسؤول الأول فيها بعد الجمعية العامة للمساهمين و مجلس الإدارة متمثل في شخص المدير العام، لديه سلطة التسيير حيث يتخذ القرارات الخاصة بنشاط المؤسسة كما يعد مسؤولاً عن التفاوض في كل ما يخص العلاقات، الاستثمار و الشراكة و تعمل تحت إشرافه المباشر جملة من المديريات المركزية هي:

- **المديرية التجارية:** تعد أهم مديرية لإشرافها على عملية تسويق و تصدير الفوسفات والذي يمثل نسبة كبيرة من إجمالي نشاط المؤسسة؛
  - **مديرية المحاسبة والمالية:** تشرف على تحصيل الإيرادات المالية الناتجة عن بيع الفوسفات وكذا المصروفات الناتجة عن نشاط المؤسسة وما ينتج عن ذلك من قوائم وتقارير مالية؛
  - **المديرية التقنية:** تشرف على الجانب التقني للمؤسسة من خلال اقتناء معدات الإنتاج، متابعة وتيرة الإنتاج وما ينتج عنه من تقارير تقنية و إطلاق مناقصات؛
  - **مديرية الموارد:** تشرف على كل ما يخص رأس مال المؤسسة البشري من توظيف، تكوين... إلخ كما تسهر على متابعة منازعات المؤسسة القانونية مع محيطها؛
  - **مديرية التطوير:** حديثة الإنشاء تختص بمتابعة جانب تطوير المشاريع و المنتجات في المؤسسة؛
  - **مديرية التأمينات و الممتلكات:** حديثة الإنشاء أيضا تختص بالسهر على المحافظة على حضيرة الممتلكات الخاصة بالمؤسسة من تأمين وغيرها؛
  - **مديرية التدقيق الداخلي:** تختص بعمليات التدقيق الداخلي في المؤسسة؛
  - **مديرية الأمن الصناعي و الداخلي:** تختص بالشؤون الأمنية للمؤسسة؛
  - **مديرية التلخيص و مراقبة التسيير:** حديثة الإنشاء لكن لم تفعل بعد؛
- كما تشرف هاته المديريات المركزية عمليا على خمس وحدات هي:
- **المركب المنجمي جبل العنق (CMDO):** يقع في دائرة بئر العاتر ولاية تبسة يعد النواة الأساسية للمؤسسة يختص باستخراج ومعالجة الفوسفات؛
  - **المنشآت المينائية بعنابة (IPA):** تقع في ميناء مدينة عنابة تعد ثاني أكبر وحدة في المؤسسة تختص باستقبال الفوسفات من المركب المنجمي و تخزينه و شحنه في البواخر؛

- وحدة النقل البري للفوسفات (UTR): كانت هاته الوحدة سابقا مؤسسة مستقلة ضمن فروع مجموعة (FERPHOS) تعرف بمؤسسة (SOTRAMINE) مختصة بعملية النقل البري للفوسفات موازات مع النقل عبر السكك الحديدية، ولكن تم حلها ودمجها ضمن وحدات (SOMIPHOS) سنة 2015م.
  - مركز الأبحاث التطبيقية والتطوير (CERAD): متواجد في المنطقة الصناعية لمدينة تبسة، يختص بجانب البحث و التطوير في المؤسسة.
  - مديرية وحدة النقل (US): متواجدة في مقر المديرية العامة بتبسة، تختص بالجانب اللوجستيكي للمديريات المركزية من مشتريات، أجور...الخ.
- و يبين الشكل أدناه الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات صوميفوص.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

### 1- طبيعة نشاط المؤسسة:

تمارس مؤسسة مناجم الفوسفات من خلال معاملاتها و علاقتها الداخلية و الخارجية عدة أنشطة منها: (الانتاجية، التجارية، الخدمية والدراسات التطويرية) سعيا منها لبلوغ أهدافها المسطرة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

#### 1-1- أنشطة إنتاجية (استخراجية):

هي النشاطات المرتبطة باستخراج المعادن من المناجم، والتي تتمثل أساسا في استخراج الفوسفات بنوعيه ( BPL 66/68% ، BPL 63/65 % ) من حوض الفوسفات بجبل العنق والذي يزخر باحتياطات خامة ضخمة قدرت ب 02 مليار طن، يتم استخراج متوسط 01 مليون طن سنويا.

#### 1-2- أنشطة تجارية:

التي تقوم بها المؤسسة عن طريق المديرية التسويقية، وتتمثل في إجراء الدعاية والإشهار وكذا المعارض المحلية والدولية وما ينتج عنه من إبرام الصفقات وفق السياسة التجارية للمؤسسة.

#### 1-3- أنشطة خدمية:

تقوم المؤسسة بعدة أنشطة خدمية تتمثل في خدمات النقل و الصيانة بالإضافة إلى حيازة المؤسسة على مراكز هامة يتم من خلالها تقديم خدمات سواء على مستوى المؤسسة أو الأطراف الخارجية، مثل المنشآت المينائية تقوم بنقل الفوسفات وتهتم بعملية تصديره إلى الخارج، كما تقدم خدمات للزبائن خارج المؤسسة (إجراءات جمركية، صيانة داخل السفن، تحويل موضع السفن...الخ).

#### 1-4- أنشطة تطويرية:

تسعى المؤسسة لتطوير منتجاتها وذلك من خلال الدراسات المنجزة مثل الدراسات المنجمية التي يقوم بها مركز الدراسات و الأبحاث التطبيقية، حيث يقوم بتخطيط الانتاج لكل منجم و تحديد الطاقة الإنتاجية له.

ومما سبق يتضح لنا أن تنوع الأنشطة التي تقوم بها مؤسسة مناجم الفوسفات بين أنشطة (إنتاجية، تجارية، خدمية، تطويرية) يثقل كاهل الإدارة مما يلزمها الاستعانة بأدوات تسيير غير تقليدية كي تساعد على تحقيق المكانة التي تطمح إليها في الأسواق المحلية والعالمية.

## 2- أهداف المؤسسة:

إن تأسيس هذه المؤسسة جاء نتيجة لما تتوفر عليه الأراضي الجزائرية من خيارات معدنية ومن المعروف أن لكل مؤسسة في الميدان الاقتصادي هدف أسست من أجله وكذلك من أجل مواجهة أخطار السوق من خلال فرض وجودها و البقاء في ظل المنافسة و الحصول على مكانة مرموقة في السوق المحلية و الدولية و دفع قطاع المناجم نحو الرقي و الازدهار .

وهذا ما جاءت به المادة الثانية من المرسوم رقم 83-441 المؤرخ في 16 جويلية 1983م " المؤسسة مكلفة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بالعلاقة مع الهياكل و المؤسسات و الوزارات المعنية ب: (التنمية، الإنتاج، الاستيراد، التصدير و التوزيع للمنتجات المنجمية للحديد و الفوسفات كما هي و بعد تحويلها).

أي أن أهداف المؤسسة تتمثل فيما يلي:

➤ تحقيق و تنفيذ البرامج (مخططات) السنوية و متعددة التنمية و الإنتاج بالانسجام مع المؤسسات المعنية؛

➤ تحقيق مباشر أو غير مباشر للدراسات (التقنية، التكنولوجية، الاقتصادية و المالية، المشاريع المنجمية) التي لها علاقة بمهمتها؛

➤ المساهمة في التكوين و تحسين مستوى المستخدمين بهدف ضمان التمكن من التقنيات و التكنولوجيا التي لها علاقة بنشاطها؛

➤ دخول المؤسسة في المنافسة العالمية و العمل على زيادة حصتها في السوق الدولية ، وذلك بغرض تحسين خدماتها على الصعيد الدولي؛

➤ المحافظة على العملاء الحاليين و العمل على كسب زبائن جدد؛

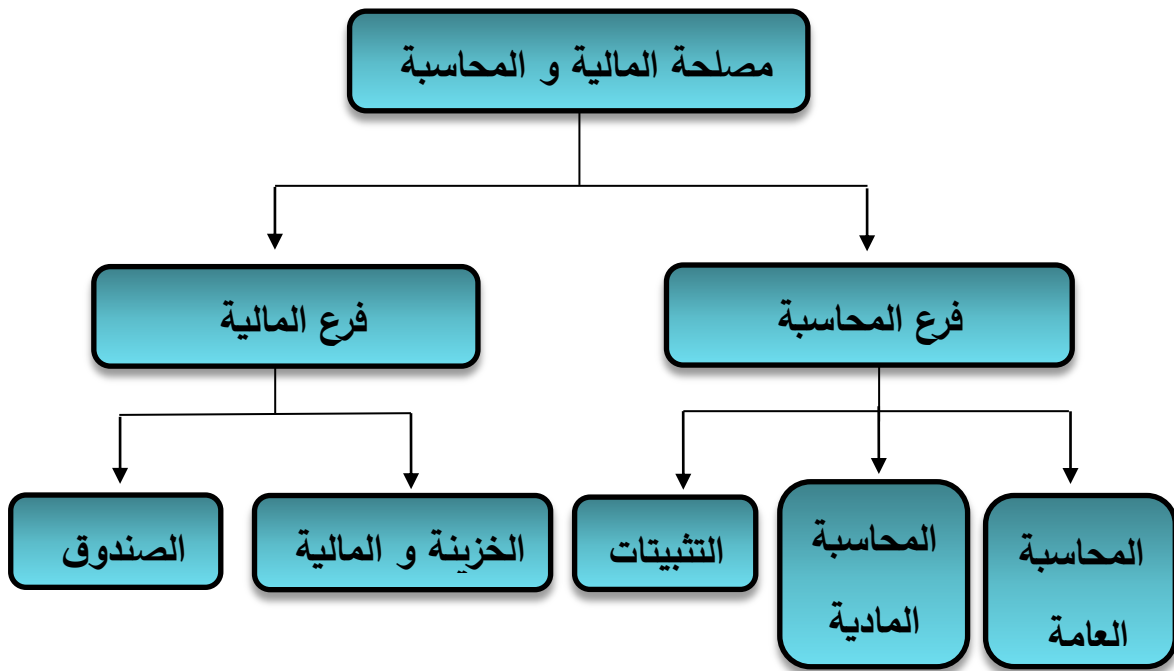
## 3- تقديم مصلحة التربص:

تجسد هذا التربص في إلقاء نظرة عامة على نشاط المؤسسة و القطاع الذي تنشط فيه، حيث ركزنا في هاته الدراسة على مصلحة المحاسبة و المالية التابعة لمديرية المالية و المحاسبة، يقوم بتسيير هذه المصلحة رئيس مصلحة و تتواجد على مستوى الإدارة بالطابق



الأول من المبنى، تهتم بالجانب المالي و المحاسبي للمؤسسة والذي تم التعرف فيها على الوظائف و المهام التي تنطوي تحتها، وفيما يلي سنتعرف على أهم العمليات التي تتم داخل المصلحة:<sup>72</sup>

- إعداد الجداول و البيانات المرتبطة بإعداد الميزانية النهائية للمؤسسة؛
  - الالتزام بتسيير النفقات العمومية المختلفة؛
  - مسك السجلات المحاسبية وكذلك دفاتر الجرد؛
  - مراقبة تسيير الإيرادات و الديون و تنفيذ الميزانية؛
  - القيام بالإجراءات القانونية التي تهتم بتسيير الميزانية؛
  - الوقوف على تسوية الرواتب و دفعها؛
  - مراقبة الفواتير من ناحية المضمون والشكل و السهر على مدى صحتها و مطابقتها للمعطيات؛
  - متابعة سير الصفقات؛
  - اعداد الحصيلة السنوية لعمليات المصلحة؛
- الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة "SOMIPHOS".



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

<sup>72</sup> معلومات محصل عليها من المصلحة.

## المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صوميفوص.

يعتبر التحليل المالي أداة هامة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية و المالية، سواء من قبل إدارة المؤسسة و القائمين على تسييرها لتقييم أدائها و مردودية نشاطها، أو من قبل المستثمرين والمساهمين الذين يرغبون في تقييم قوتها المالية و كفاءة إدارتها المالية، وقدرتها على تحقيق الأرباح و النمو على المدى الطويل لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

يتم التحليل المالي بالاعتماد على تحليل القوائم المالية و البيانات المالية الأساسية (التدفقات النقدية و حقوق الملكية)، ويتضمن ذلك تحليل النسب المالية المختلفة مثل (الربحية، السيولة، الديون، رأس المال) وغيرها من النسب التي سيتم تناولها في هذا المبحث.

### المطلب الأول: تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

تعد الميزانية من أهم القوائم المالية التي تعدها كل المؤسسات الاقتصادية، و التي تعتبر الصورة الفوتوغرافية لوضعية المؤسسة، إذ تظهر للمؤسسة ما لها وما عليها ( أصول و خصوم، حقوق و التزامات) واعتمادها على التحليل المالي يساعد في تقييم مستوى توازنها لفهم توجهات الانفاق و الإيرادات و تحديات التوازن المالي، وكذا تحديد معدلات النمو، و تحليل الربحية و السيولة وكذا تحليل هيكله الديون.

وحتى تكون المؤسسة في حالة توازن مالي، لا بد من تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الاصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وللتأكد من صحة الوضعية المالية تلجأ لاستخدام المؤشرات المالية المذكورة في الجانب النظري للدراسة وهي:

#### 1- رأس المال العامل:

نقوم بحساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين: منظور أعلى الميزانية، و منظور أسفل الميزانية بالعلاقين التاليين:

رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

رأس المال العامل = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

### 1-1- حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية:

جدول رقم (1-2): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

البيان	2019	2020	2021
أموال دائمة	39093601432	40630110989	43141260104
أصول ثابتة	8377318126.32	7153111529.26	8465065613.93
<b>FRNG</b>	<b>3286765814.8</b>	<b>3217112226.1</b>	<b>4383306248.4</b>

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

### 1-2- حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية:

جدول رقم (2-2): حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية.

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	8377318126.32	7153111529.26	8465065613.93
ديون قصيرة الأجل	5090552311.75	3935999302.73	4081759365.49
<b>FRNG</b>	<b>3286765814.8</b>	<b>3217112226.1</b>	<b>4383306248.4</b>

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه ، يتبين أن صافي رأس المال العامل موجب في السنوات الثلاث، على الرغم من تسجيل انخفاض في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 لكنه عاد في تزايد سنة 2021 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل الاصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة ومنه المؤسسة في وضعية جيدة.

2- احتياجات في رأس المال العامل:

جدول رقم (2-3): حساب احتياجات رأس المال العامل.

2021	2020	2019	البيان
7099383352.7	6099648836.4	6710662131.1	قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق
4081759365.49	3935999302.73	5090552311.75	ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية
3017623987.2	2163649533.7	1620109819.4	BFR

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن احتياجات رأس المال العامل سجلت أرصدة إيجابية متزايدة خلال السنوات الثلاث ، و هذا دليل على أن المؤسسة قد قامت بتغطية مخزوناتا و مديونتها بالديون قصيرة الأجل و هذا مؤشر جيد على أن المؤسسة في تطور مستمر في رقم أعمالها و حجم النشاط.

3- الخزينة:

جدول رقم (2-4): حساب الخزينة.

2021	2020	2019	البيان
34676194490	33476999460	30716283306	رأس المال العامل الدائم
3017623987.2	2163649533.7	1620109819.4	احتياجات رأس المال العامل الدائم
343748570503	31313349926	29096173487	TN

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صافي الخزينة خلال السنوات الثلاث يمثل رصيد إيجابي وهذا دليل على أن الموارد الدائمة للمؤسسة أكثر من الأصول الثابتة ومنه وجود فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة و منه المؤسسة في وضعية مالية جيدة .

### المطلب الثاني: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الميزانية من خلال النسب المالية، و سنتطرق إلى النسب التي تعمل على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات و ذلك حسب البيانات المتوفرة.

#### 1- نسب الهيكل المالية:

تستخدم لتحليل هيكل رأس المال و توزيع الموارد المالية داخل المؤسسة، و تستخدم في تقييم مدى قدرة الشركة على سداد الديون وتحديد مستوى المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، وسيتم تناول النسب المبينة في الجدول أدناه.

#### جدول رقم (2-5): حساب نسبة الهيكل المالية.

البيان	2019	2020	2021
رأس المال الخاص	36977475547.49	38245690267.28	40971437246.84
مجموع الاصول	44184153743.55	44566110292.18	47223019469.50
نسبة الديون إلى رأس المال	0.83	0.85	0.86
الديون طويلة الاجل	2116125884.32	2384420722.17	2169822857.17
رأس المال الخاص	36977475547.49	38245690267.28	40971437246.84
نسبة صافي الدين	0.05	0.06	0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة الديون إلى رأس المال كانت في ارتفاع خلال السنوات الثلاث للدراسة حيث بلغت على التوالي: 83%، 85%، 86%، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بهذه النسب على رأس مالها الخاص في تمويل أنشطتها والباقي على التوالي: 17%، 15%، 14% من الأصول يتم تمويلها من مصادر خارجية كالديون و الاقتراض البنكي أو الأرباح المحتجزة، وهذا ما يعبر أيضا عن الاستقلالية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

وهذا ما أكدته نسبة صافي الديون التي بلغت في السنوات الثلاث على التوالي 5%، 6%، 5% ما يشير إلى أن المؤسسة محل الدراسة تمتلك هيكل مالي مستقر مستدام، حيث أن حجم الديون المستخدمة لتمويل أنشطتها مقارنة برأس المال الخاص بها منخفض جدا وهذا ما يمكن أن يقلل من خطر الفشل المالي، حيث أن الشركة تكون أقل عرضة لمشاكل سداد الديون أو تكبد أعباء مالية زائدة.

## 2- نسب السيولة:

وتعتبر أيضا من النسب المالية التي تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل و التعامل مع المخاطر المالية، ويبين الجدول أدناه أهم نسب السيولة المستخدمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

### جدول رقم (2-6): حساب نسب السيولة.

البيان	2019	2020	2021
مجموع الاصول المتداولة	8377318126.32	7153111529.26	8465065613.93
الديون قصيرة الاجل	5090552311.75	3935999302.73	4081759365.49
نسبة السيولة العامة	1.64	1.81	2.07
أصول متداولة - قيم الاستغلال (المخزون)	6319600373.7	5203395833	7044630464.7
الديون قصيرة الاجل	5090552311.75	3935999302.73	4081759365.49

1.72	1.32	1.24	نسبة السيولة المختصرة
1365682261.20	1053462692.90	1666655995.24	قيم جاهزة
4081759365.49	3935999302.73	5090552311.75	ديون قصيرة الاجل
0.33	0.26	0.32	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال السنوات الثلاث أكبر من 1 حيث بلغت على التوالي 1.64، 1.81، 2.07 و هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة تمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل أي أنها قادرة على سداد التزاماتها، مما يؤكد أيضا أن رأس المال العامل موجب و وضعية المؤسسة جيدة.

كما أن نسب السيولة المختصرة لسنوات الدراسة بلغت على التوالي 1.24، 1.32، 1.72 مما يعني أن المؤسسة محل الدراسة تمتلك أصولا تعادل قيمة ديونها قصيرة الأجل، و لديها القدرة على سداد تلك الديون دون الحاجة إلى بيع المخزون أو اللجوء إلى التمويل الخارجي.

في حين أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة خلال السنوات الثلاث كانت ما بين 20% و30% وهو مجال النسب المثلى حسب المحللين الاقتصاديين ما يعكس تواجد توازن معقول بين حجم النقد وبين الاستثمارات النقدية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها المؤسسة والتزاماتها المالية قصيرة الأجل، و يؤكد امتلاكها لمستوى معتدل من السيولة الجاهزة.

### 3- نسب الربحية:

تعتبر عن المؤشرات التي تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها ، و تعكس كفاءة استخدام الموارد المالية و الاستثمارات في تحقيق الأرباح و سيتم تبيان أهم هذه النسب من خلال الجدول أدناه .

جدول رقم (2-7): حساب نسب الربحية.

البيان	2019	2020	2021
صافي الربح	958007048.98	1354813291.62	3578046979.55
صافي المبيعات 100×	7274635937.76	7116578433.28	12613934771.21
هامش الربح الصافي	13.17	19.04	28.37
صافي الأرباح بعد الضرائب	958007048.98	1354813291.62	3578046979.55
مجموع الأصول 100 ×	44184153743.55	44566110292.18	47223019469.50
العائد على الأصول	2.17	3.04	7.58
صافي الربح	958007048.98	1354813291.62	3578046979.55
رأس المال المستثمر	1600000000.00	1600000000.00	1600000000.00
العائد على رأس المال المستثمر	0.60	0.84	2.24

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هامش الربح الصافي موجب في السنوات الثلاث وفي تزايد، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا على الاستثمار باعتباره ربح متحقق من العملية الاستثمارية، وهذا ما أكده العائد على الأصول الذي قدر في السنوات الثلاث على التوالي بـ 2.17، 3.04، 7.58 أي أنه في تزايد مما يشير إلى أن المؤسسة محل الدراسة في وضعية مالية جيدة، أما فيما يخص العائد على رأس المال المستثمر فقد سجلت المؤسسة عائد إيجابي متزايد خلال



السنوات الثلاث قدر على التوالي ب0.60، 0.84، 0.24 وهذا مؤشر إيجابي يدل على فعالية المؤسسة في استخدام رأس المال لتوليد الأرباح.

#### 4- نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من تقييم مدى استخدام المؤسسة محل الدراسة لمصادر التمويل المختلفة لتمويل أنشطتها، وسيتم تبين أهم هذه النسب من خلال الجدول أدناه.

#### جدول رقم (2-8): حساب نسب التمويل.

البيان	2019	2020	2021
الاموال الدائمة	39093601432	40630110989	43141260104
الاصول الثابتة	35806835617.23	37412998762.92	38757953855.57
نسبة التمويل الدائم RFP	1.09	1.08	1.11
الاموال الخاصة	36977475547.49	38245690267.28	40971437246.84
الاصول الثابتة	35806835617.23	37412998762.92	38757953855.57
نسبة التمويل الخاص FP	1.03	1.02	1.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة خلال السنوات الثلاث أكبر من الواحد أي أن الأموال الخاصة قد غطت الأصول الثابتة وهذا يدل على ارتفاع مستوى التمويل الدائم المستخدم وأن نسبة التمويل الخاص للمؤسسة خلال السنوات الثلاث أكبر من ال1 وهذا يدل على أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة ومنه المؤسسة في وضعية مثلى، هذا ما يؤكد نتائج النسب السابقة.

### المبحث الثالث: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة صوميفوص.

من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمؤسسة صوميفوص وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساعدنا في التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة لكن تبين أن النسب المالية لها عدة عيوب منها عدم قدرتها على إعطاء توقعات مستقبلية للمؤسسة، وهذا ما جعلنا نلجأ إلى استخدام بعض النماذج الشائعة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

وسوف نركز في هذا الجانب التطبيقي على نموذج "SHERROD" وذلك لنتاسبه مع البيانات المتاحة و الخاصة بمؤسسة صوميفوص ويعتبر من بين النماذج التي أثبتت فعاليتها للتنبؤ بالفشل المالي.

#### المطلب الاول: النسب المالية الداخلة في تكوين نموذج 1987 "SHERROD".

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك، إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة ( الفشل المالي ) ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها.

#### جدول رقم (2-9): النسب المالية الداخلة في تكوين نموذج "SHERROD".

المتغير	النسبة المالية المستحق فيها	الوزن النسبي بالنقاط
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الاصول	17
X2	الأصول النقدية / مجموع الاصول	9
X3	حقوق المساهمين / مجموع الاصول	3.5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الاصول	20
X5	مجموع الاصول / مجموع الخصوم	1.2
X6	حقوق المساهمين / الاصول الثابتة	0.1

المصدر : د. منير شاكر محمد، د. إسماعيل إسماعيل، د. عبد الناصر نور ،"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، 2008، ص.182).

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضيا كما يلي:

$$Z=17*X1 + 9*X2 + 3.5*X3 + 20*X4 + 1.2*X5 +0.1*X6$$

وكما ذكرنا سابقا فهذا النموذج يساعد على إجراء اختبار دراسة استمرارية المنشأة في مزاولة عملها (الفشل المالي) كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمنشآت المتقدمة بطلبات الاقتراض وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها. ومن ناحية استخدام هذا النموذج لغرض الاقتراض من البنوك تصنف القروض حسب درجة المخاطرة في خمس فئات رئيسية كما يلي:

جدول رقم (2-10): تصنيف فئات الاقتراض لنموذج "SHERROD" حسب درجة المخاطرة.

مؤشر Z	الفئات
$Z \geq 25$	الفئة الاولى (قروض ممتازة)
$25 \geq Z \geq 20$	الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)
$20 \geq Z \geq 5$	الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)
$5 \geq Z \geq -5$	الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة)
$Z < -5$	الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا)

المصدر: د. منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره (ص.183).

مثال : من سجلات إحدى المنشآت الاقتصادية ظهرت البيانات التالية:

- مجموع الاصول (1200).
- مجموع الخصوم (800).
- الاصول النقدية (300).
- صافي الربح قبل الضريبة (400).
- حقوق المساهمين (600).
- صافي رأس المال العامل (400).

➤ الاصول الثابتة (800).

جدول رقم (2-11): جدول تقييم مخاطرة الاقراض.

التسلسل	النسبة	القيمة النسبية	الوزن النسبي	الحصيلة بالنقاط
			بالنقاط 2	2X1
1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.333	17	5.66
2	الأصول النقدية / مجموع الاصول	0.25	9	2.25
3	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0.75	3.5	2.625
4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	0.333	20	6.66
5	مجموع الاصول / مجموع الخصوم	1.5	1.2	1.8
6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	1	0.1	0.1
/	مجموع النقاط	/	/	19.095

المصدر: د. منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، (ص. 184).

وبالمقارنة مع جدول الفئات نجد أن مؤشر جودة الاقراض لهذه الوحدة يقع ضمن الفئة الثالثة أي قروض متوسطة المخاطرة، ومن أجل منح القرض لا بد من اجراء دراسة على أمور لا يبرزها التحليل المالي مثل أداء المؤسسة ومركزها التنافسي في السوق وخبرة إدارة المؤسسة و ربحيتها و ظروف السوق المحيطة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: تطبيق نموذج "SHERROD" على مؤسسة صوميفوص.  
يتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضيا كما يلي:

$$Z = 17 * X1 + 9 * X2 + 3.5 * X3 + 20 * X4 + 1.2 * X5 + 0.1 * X6$$

حيث :

X1 = صافي راس المال العامل / اجمالي الاصول
X2 = الاصول النقدية / اجمالي الاصول
X3 = اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول
X4 = صافي الارباح قبل الضرائب / اجمالي الاصول
X5 = اجمالي الاصول / اجمالي الخصوم
X6 = اجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة
Z = دليل او مؤشر الاستراتيجية

جدول رقم (2-12): تحديد قيمة (Z) لمؤسسة صوميفوص خلال فترة الدراسة.

البيان	2019	2020	2021
صافي رأس المال العامل	3286765814.8	3217112226.1	4383306248.4
اجمالي الاصول	44184153743.55	44566110292.18	47223019469.50
الأصول السائلة	1666655995.24	1053462692.90	1365682261.20
اجمالي حقوق المساهمين	1600000000.00	1600000000.00	1600000000.00
صافي الارباح قبل الضرائب	1947880079.99	2616441927.74	5505886791.80
اجمالي الالتزامات	44184153743.55	44566110292.18	47223019469.50
الاصول الثابتة	35806835617.23	37412998762.92	38757953855.57

0.093	0.072	0.074	X1
0.028	0.023	0.037	X2
0.033	0.035	0.036	X3
0.116	0.058	0.044	X4
1	1	1	X5
0.041	0.042	0.044	X6
5.4726	3.9177	3.8014	قيمة (Z) حسب نموذج شيرود

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال قيم (Z) المحسوبة في الجدول اعلاه لسنوات الدراسة (2019، 2020، 2021) والتي قدرت على التوالي بـ (3.8014 ، 3.9177 ، 5.4726) نلاحظ أن قيمة سنوات 2019 ، 2020 أقل من 5 وأنها جاءت ضمن الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة) أي أن المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل المالي في المستقبل، بينما جاءت قيمة سنة 2021 أكبر من 5 أي ضمن الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة) مما يدل على صعوبة التنبؤ بمخاطر الفشل المالي.

### خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة صوميفوص، والتي كان الهدف منها معرفة التنبؤ المالي وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من أساليب التحليل المالي و المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية باستخدام نموذج من نماذج التنبؤ المالي، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تمثل المبحث الأول في تقديم تعريف شامل لشركة مناجم الفوسفات صوميفوص إضافة إلى عرض أهم نشاطاتها وأهدافها كما تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة، أما بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق الحساب و التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021)، أما في الجزء الثالث قمنا باستخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي وتطبيقه على معطيات المؤسسة.

الخاتمة العامة



## خاتمة:

تم التطرق من خلال دراستنا الحالية لنموذج من نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، ألا وهو نموذج شيرود الذي تم تطبيقه على مؤسسة صوميفوص خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2019-2021 وتوصلنا بعد تطرقنا للجانب النظري للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل والتعثر في المؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من النتائج النظرية، كما أن الجانب التطبيقي قادنا إلى الاستنتاج أن المؤسسة لاتعاني من مشاكل الوقوع في خطر التعثر أو الافلاس ، و من خلال النموذج تم تصنيف المؤسسة لسنتي 2019-2020 ضمن الفئة الرابعة التي تعتبر من الفئات عالية المخاطرة وسنة 2021 ضمن الفئة الثالثة والتي تعتبر من الفئات متوسطة المخاطرة ومنه صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس و الفترة غير كافية للحكم على مدى فشلها، كما اعتمدنا أيضا على نتائج النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة للفترة ما بين 2019-2021 والتي ساعدت في إعطاء صورة إيجابية عن الوضع المالي للمؤسسة و بالنسبة للنتائج النظرية فلخصت في النقاط التالية:

- يعتبر التحليل المالي مهما لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة و يتضمن بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات ليساعد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات و تحديد أهداف المؤسسة.
- إن اعتماد الأساليب الاحصائية للتنبؤ بالفشل والتعثر تساعد في دق ناقوس الخطر الذي يعترض المؤسسات قبل حدوثه ما يمكنها من تدارك الأمر ومعالجة الخلل.
- توجد العديد من النماذج للتنبؤ من أهمها نموذج كيدا و نموذج ألتمان و نموذج بيفر والتي يمكن أن تفيد المؤسسات على المدى القريب والبعيد.
- لا بد على المؤسسات إعتقاد سياسة تقييم المخاطر المبكر قبل تعثرها.
- وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها :
- ضرورة دراسة أسباب ضعف الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و اتخاذ جميع الاجراءات التصحيحية قبل فوات الأوان.
- يجب على المؤسسات الاقتصادية التركيز بنسبة كبيرة على العوائد من الاستثمارات وصافي رأس المال للتنبؤ بالفشل المالي لأنهما يعبران عن كفاءة الادارة في تسيير أصولها وكذلك لقياس درجة السيولة للمؤسسة.

- يجب تكثيف الدراسات والأبحاث لنماذج التنبؤ بالفشل المالي من خلال قيامنا بهذه الدراسة تبين لنا أن هنالك بعض الجوانب المكملة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل و البحث فكل دراسة قصور و نقص، و لذلك نقترح بعض المواضيع نراها جديرة بأن تكون أفاق بحث جديدة:
- القيام بدراسة مماثلة لكن بإدراج أساليب احصائية مغايرة كاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد و نموذج اللوجستي و غيرها من الأساليب الرياضية التي تخدم موضوع البحث.
- دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في التقليل من خطر الائتمان.
- بناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي في قطاعات اقتصادية متخصصة.

# قائمة المراجع

## المراجع العربية:

أولاً: الكتب.

- 1- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.
- 2- جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، مصر، الدار جامعية، 2006.
- 3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004.
- 4- د. منير شاكر محمد، د. إسماعيل إسماعيل، د. عبد الناصر نور، "تحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، 2008.
- 5- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010.
- 6- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003.
- 7- شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 8- صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية و العملية، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، 2015.
- 9- صافي فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2008-2009.
- 10- عبد الحليم كراجة، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.
- 11- عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 - 2004.

- 12- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"،  
اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2008.
- 13- علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، حلب، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،  
منشورات جامعة حلب، 2004.
- 14- علي خلف عبد الله و وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف  
عن الانحرافات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
- 15- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، عمان،  
الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2006.
- 16- مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،  
1995.
- 17- مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 18- نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية  
للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012.
- 19- نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL ، عمان، الأردن ، دار  
البداية للنشر و التوزيع، 2018.
- 20- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الدنمارك، منشورات الاكاديمية  
العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004.
- 21- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- ثانيا: الأطروحات و الرسائل.

- 1- انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج  
حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، ميدان اقتصاد مالي،  
2016.
- 2- بوسته رميصاء، التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي دراسة حالة  
لمجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2009-2017،  
أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2017.

3- عثمان، عوض الله ، خديجة مختار موسى ، " استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في شركات الخدمات والمصارف " ، مذكرة ماجستير، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2007.

4- مجدوب علاء الدين ، " استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة المالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2022.

### ثالثاً: المجلات و الدوريات.

1- أحمد مهدي آل شكر ، سناء حسن حلو ، " استخدام نماذج التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي والإفلاس " دراسة تطبيقية في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2022.

2- الصفراني، محمد فرج و آخرون ، " استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في مشروعات صناعة الاسمنت في ليبيا "، المجلد الأول العدد السابع، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، 2021.

3- عبد العزيز طالب ومحمد بلمداني، " مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة "، المجلد الرابع (العدد الثاني)، (10-202).

4- علي سليمان النعامي، " نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة "، مجلة كلية تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 83، جامعة الموصل، العراق، 2006.

5- غريب أحمد محمد، " مدخل محاسبي مقترح للقياس و التنبؤ بتعثر الشركات "، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال بجمهورية مصر، جامعة زقازيق، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، المجلد 23، 2012.

6- مبروكي مروة ، " استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي " ، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة الوادي، 2021.

رابعاً: الملتقيات و المؤتمرات.

1- الشريف ربحان و آخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ بالعلاج-، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

2- محمد نجي دبابش و طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكرى للجنوب بسكرة-، الملتقى الوطني حول "واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 05-06 ماي، 2013.

**FIRST: BOOKS.**

- 1- Charles H . Gibson ،Financial Reporting And Analysis : Using Financial Accounting Information ،11 Th Edition (United State Of America : South – Western ،2013) P .260.
- 2- Donatila Agtarap San Juan ،Fundamentals Of Accounting : Basic Accounting Principal Simplified For Accounting Students ; (United Stateof America : Author House ،2007) ،P.335.
- 3- Elisabeth Genaivre ; Initiation A L Analyse Financiere En Entreprise – Principe Et Application Paris Puplibook 2011. P.12
- 4- Jae K.Shim And Joel G.Siegel ،Financial Analysis – Forecasting And Modeling ،3rd E ،(Chicago: Cch A Wolters Kluwer Business, 2007( P.253.
- 5- Jean–Michel Daunizeau, Les Entreprises En Difficulte Pratique Bancaire Et Juridique, (Paris: La Revue Banque Editeur), P. 38. 12.
- 6- M Y Khan ،P K Jain ،Financial Management ،5th E ? (New Delhi : Tata Mc Graw –Hill ،2008 ) ،P .16.
- 7- Nacer Eddine Sadi ،Analyse Financiere D’entreprise ،Paris L’harmattan ،2011. P.15.



## SECONDLY: MAGAZINES AND PERIODICALS.

- 1- Elena gregova ,katarina valaskova ,peter adamko ,milos tumpach ,jaroslav jaros ,Predicting financial distress of slovak enterprises: comparison of selected traditional and learning algorithms methods, may 2020 sustainability 12(10):3954 Doi:10.3390/su12103954 licensecc by.
- 2- Gh muller ,bow steen-brumer ,wd hamman , "predictions financial distorses of companies listed on the jse—a comparison of techniques " , march 2009 south african journal of business management 40(1):21-3.
- 3- Guleshan mohsin hamid, shelan mohammed rasheed haji, kurdistan m taher omar, detecting financial failure using sherrod model: evidence from iraqi stock exchange listed banks, 2009–2015, international journal of academic accounting, finance & management research(ijaafmr) issn: 2643–976x vol. 6 issue 4, april – 2022.
- 4- Islam stabela ,renas i mohammed, business failure prediction using sherrod and kida models : evi-dence from banks listed on iraqi stock exchange (2011–2014) september 2016 , humanities journal of university of zakho 4(2):35-47.
- 5- thomas arkan , "detecting financial distress with the b–sherrod model: a case study",zeszyty naukowe uniwersytetu szczecińskiego nr 855 Finanse, rynki finansowe, ubezpieczenia nr 74, t. 2 (2015).

### THIRD: FORUMS AND CONFERENCES.

- 1- Dassamiour Mohamed , "Cours De L'economie Et Valorisation Miniere , L'activite Miniere En Algerie" , Universite Freres Mentouri , Constantine 1 , Faculte Des Sciences De La Terre De La Geographie Et De L'amenagement De Territoire , Departement Des Sciences Geologiques , Algerie , 2020 ,P :1-6.
- 2- Nathalie Crutzen Et Didier Van Caillie, "Le Processus De Defaillance De L'entreprise - Integration Et Relecture De La Litterature", Actes Du 9eme Congres International Francophone," La Pme", Belgique, Louvain-La-Neuve, 26 Novembre, 2010, P.12.

تم بعون الله وفضله

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم : ..... ق.ع.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ب.ت/ج.ت/2022

## اتفاقية التربص

### المادة الاولى :

هذه الاتفاقية تصبط علاقات جامعة العربي التبسي - تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة :  
مع مؤسسة : ..... تبسة  
مقرها في : ..... تبسة  
ممثلة من طرف : ..... تبسة  
الرتبة : ..... تبسة  
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

- 1- ..... تبسة
- 2- ..... تبسة
- 3- .....
- 4- .....

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

### المادة الثانية :

يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في  
تخصص الطلبة المعنيين : ..... تبسة

### المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في مصلحة : ..... تبسة  
الفترة من : ..... 2023/03/01 الى : ..... 2023/03/31

### المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

### المادة الخامسة :

و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص  
مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على  
استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .



### المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و عليه يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

### المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول .

### المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص .

### المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم .

### المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم .

حرر بتبسة : 2022/12/06

ممثل المؤسسة



مساعد رئيس قسم العلوم  
المالية والمحاسبة  
معاودة وفساء



## BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2019		Net	2018
		Brut	Amortissement		
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecarts d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		455,169,555.77	448,508,754.35	6,660,801.43	8,574,315.85
Immobilisations corporelles		14,597,342,389.22	10,974,217,063.33	3,623,125,295.89	3,580,889,698.10
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1,356,682,036.92	986,592,985.60	370,089,051.32	435,493,364.36
Autres immobilisations corporelles		13,240,660,322.31	9,987,624,077.74	3,253,036,244.57	3,145,396,333.74
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		615,531,730.20	134,750,255.94	480,781,474.26	902,237,556.90
Immobilisations financières		31,696,268,045.66	-	31,696,268,045.66	31,915,608,195.60
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		6,685,000,000.00	-	6,685,000,000.00	6,650,000,000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		24,696,908,284.66	-	24,696,908,284.66	24,991,387,241.35
Impôts différés actif		314,359,761.00	-	314,359,761.00	274,220,954.26
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>47,364,311,690.86</b>	<b>11,557,476,073.62</b>	<b>35,806,835,617.23</b>	<b>36,407,309,766.45</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>					
Stocks et encours		2,273,234,356.77	215,516,604.13	2,057,717,752.63	1,581,546,269.90
Créances et emplois assimilés		4,687,484,763.49	34,540,385.05	4,652,944,378.44	4,495,655,110.28
Clients		1,826,436,939.93	34,540,385.05	1,791,896,554.89	1,922,193,779.45
Autres débiteurs		650,016,299.14	-	650,016,299.14	590,114,500.90
Impôts		2,211,031,524.42	-	2,211,031,524.42	1,983,346,829.94
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		1,666,655,995.24	-	1,666,655,995.24	1,190,113,374.57
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1,666,655,995.24	-	1,666,655,995.24	1,190,113,374.57
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>8,627,375,115.50</b>	<b>250,056,989.18</b>	<b>8,377,318,126.32</b>	<b>7,267,314,754.75</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>55,991,686,806.36</b>	<b>11,807,533,062.81</b>	<b>44,184,153,743.55</b>	<b>43,674,624,521.20</b>



## BILAN PASSIF

	PASSIF	Note	2019	2018
<b>CAPITAUX PROPRES</b>				
Capital émis			1,600,000,000.00	1,600,000,000.00
Primes liées au capital				
Ecart d'évaluation				-
Primes et réserves			34,511,489,829.14	31,953,059,888.75
Ecart de réévaluation			-	-
Ecart d'équivalence			-	-
Résultat net			958,007,048.98	1,460,802,283.55
Autres capitaux propres - Report à nouveau			92,021,330.63	1,393,927,656.84
Liaisons inter unités				-
Part de la société consolidante				-
Part des minoritaires				-
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>			<b>36,977,475,547.49</b>	<b>36,407,789,829.14</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			<b>0</b>	<b>0</b>
Emprunts et dettes financières			-	-
Impôts (différés et provisionnés)				4,389,000.00
Autres dettes non courantes				-
Provisions et produits constatés d'avance			2,116,125,884.32	1,674,081,354.30
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>			<b>2,116,125,884.32</b>	<b>1,678,470,354.30</b>
<b>PASSIF COURANT</b>				<b>0</b>
Fournisseurs et comptes rattachés			3,576,282,296.66	3,993,292,155.64
Impôts			783,811,039.96	936,594,363.33
Autres dettes			730,458,975.13	658,477,818.78
Trésorerie passif			-	-
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>			<b>5,090,552,311.75</b>	<b>5,588,364,337.75</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>			<b>44,184,153,743.56</b>	<b>43,674,624,521.20</b>
			0.00	0.00

## COMPTES DE RESULTATS

Rubriques	Note	2019	2018
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		7,274,635,937.76	6,863,519,848.60
Variation stocks produits finis et en cours		244,074,714.37	83,432,662.39
Production immobilisée		15,885,665.52	4,121,651.53
Subventions d'exploitation			-
<b>I- PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>7,534,596,317.65</b>	<b>6,784,208,837.74</b>
Achats consommés		1,150,874,644.76	1,100,816,004.64
Services extérieurs et autres		1,265,623,642.63	1,053,029,576.25
<b>II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>2,416,498,287.39</b>	<b>2,153,845,580.89</b>
<b>III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>5,118,098,030.26</b>	<b>4,630,363,256.85</b>
Charges de personnel		2,827,296,219.10	2,253,015,818.61
Impôts, taxes et versements assimilés		12,553,457.45	13,901,114.83
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>2,278,248,353.71</b>	<b>2,363,446,323.41</b>
Autres produits opérationnels		136,788,510.40	113,740,213.31
Autres charges opérationnelles		311,008,016.54	209,674,984.62
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		1,103,180,330.46	919,296,609.85
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13,529,579.18	12,735,263.78
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>1,014,378,096.29</b>	<b>1,360,950,206.03</b>
Produits financiers		937,733,330.22	1,246,572,423.77
Charges financières		4,231,346.53	15,549,127.68
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>933,501,983.69</b>	<b>1,231,023,296.09</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>		<b>1,947,880,079.99</b>	<b>2,591,973,502.11</b>
Participation des travailleurs au bénéfice		479,003,524.49	451,329,606.57
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		517,233,226.22	702,315,779.74
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		6,363,719.70	22,474,167.75
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>8,629,011,457.15</b>	<b>8,179,730,906.34</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>7,671,004,408.17</b>	<b>6,718,928,622.80</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>958,007,048.98</b>	<b>1,460,802,283.55</b>
Eléments extraordinaires (produits)			-
Eléments extraordinaires (charges)			-
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES</b>		<b>-</b>	<b>-</b>
			-
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>958,007,048.98</b>	<b>1,460,802,283.55</b>



## BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2020		2019	
		Brut	Amortissement	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
<b>Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif</b>					
Immobilisations incorporelles		433,721,775.66	429,337,338.83	4,384,436.83	6,660,801.43
Immobilisations corporelles		14,410,013,459.25	11,033,425,865.84	3,376,587,593.41	3,623,125,295.89
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1,296,644,040.72	1,000,877,665.28	295,766,375.44	370,089,051.32
Autres immobilisations corporelles		13,113,369,418.53	10,032,548,200.57	3,080,821,217.97	3,253,036,244.57
Immobilisations en concession		-	-	-	-
<b>Immobilisations encours</b>		<b>692,002,957.56</b>	<b>128,400,767.44</b>	<b>563,602,190.12</b>	<b>480,781,474.26</b>
<b>Immobilisations financières</b>		<b>33,468,424,542.56</b>	-	<b>33,468,424,542.56</b>	<b>31,696,268,045.66</b>
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		6,685,000,000.00	-	6,685,000,000.00	6,685,000,000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		26,453,889,734.78	-	26,453,889,734.78	24,696,908,284.66
Impôts différés actif		329,534,807.77	-	329,534,807.77	314,359,761.00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>49,004,162,735.03</b>	<b>11,591,163,972.12</b>	<b>37,412,998,762.92</b>	<b>35,806,835,617.23</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>					
<b>Stocks et encours</b>		<b>2,220,783,129.45</b>	<b>271,067,433.23</b>	<b>1,949,715,696.22</b>	<b>2,057,717,752.63</b>
<b>Créances et emplois assimilés</b>		<b>4,208,181,919.91</b>	<b>58,248,779.76</b>	<b>4,149,933,140.14</b>	<b>4,652,944,378.44</b>
Clients		1,748,513,354.42	34,932,312.21	1,713,581,042.22	1,791,896,554.89
Autres débiteurs		620,366,850.00	-	620,366,850.00	650,016,299.14
Impôts		1,839,301,715.48	23,316,467.56	1,815,985,247.92	2,211,031,524.42
Autres actifs courants		-	-	-	-
<b>Disponibilités et assimilés</b>		<b>1,053,462,692.90</b>	-	<b>1,053,462,692.90</b>	<b>1,666,555,995.24</b>
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1,053,462,692.90	-	1,053,462,692.90	1,666,555,995.24
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>7,482,427,742.25</b>	<b>329,316,212.99</b>	<b>7,153,111,529.26</b>	<b>8,377,318,126.32</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>56,486,590,477.29</b>	<b>11,920,480,185.10</b>	<b>44,566,110,292.18</b>	<b>44,184,153,743.55</b>

## BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2020	2019
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		1,600,000,000.00	1,600,000,000.00
Primes liées au capital			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		35,290,876,975.66	34,511,489,829.14
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat net		1,354,813,291.62	958,007,048.98
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	92,021,330.63
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		<b>38,245,690,267.28</b>	<b>36,977,475,547.49</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		132,709,901.62	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2,251,710,820.55	2,116,125,884.32
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>2,384,420,722.17</b>	<b>2,116,125,884.32</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		2,264,747,168.44	3,576,282,296.66
Impôts		881,902,184.06	783,811,039.96
Autres dettes		789,349,950.23	730,458,975.13
Trésorerie passif		-	-
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>		<b>3,935,999,302.73</b>	<b>5,090,552,311.75</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>44,566,110,292.18</b>	<b>44,184,153,743.56</b>
		-	0.00

## COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2020	2019
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		7,116,578,433.29	7,274,635,937.76
Variation stocks produits finis et en cours		61,603,744.80	244,074,714.37
Production immobilisée		9,237,500.99	15,885,665.52
Subventions d'exploitation			
<b>I- PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>7,187,419,679.08</b>	<b>7,534,596,317.65</b>
Achats consommés	-	1,140,900,844.32	1,150,874,644.76
Services extérieurs et autres services extérieurs	-	1,067,444,021.94	1,265,623,642.63
<b>II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	-	<b>2,208,344,866.25</b>	<b>2,416,498,287.39</b>
<b>III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>4,979,074,812.83</b>	<b>5,118,098,030.26</b>
Charges de personnel	-	2,703,339,489.62	2,827,296,219.10
Impôts, taxes et versements assimilés	-	24,411,579.42	12,553,457.45
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>2,251,323,743.78</b>	<b>2,278,248,353.71</b>
Autres produits opérationnels		95,589,532.78	136,788,510.40
Autres charges opérationnelles	-	268,284,585.77	311,008,016.54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1,111,340,277.08	1,103,180,330.46
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9,462,182.02	13,529,579.18
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>976,750,595.73</b>	<b>1,014,378,096.29</b>
Produits financiers		1,661,547,197.97	937,733,330.22
Charges financières	-	21,855,865.97	4,231,346.53
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1,639,691,332.00</b>	<b>933,501,983.69</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>		<b>2,616,441,927.74</b>	<b>1,947,880,079.99</b>
Participation des travailleurs au bénéfice	-	542,137,716.66	479,003,524.49
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	616,768,828.22	517,233,226.22
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	102,722,091.24	6,363,719.70
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>8,954,018,591.85</b>	<b>8,629,011,457.15</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	-	<b>7,599,205,300.23</b>	<b>7,671,004,408.17</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1,354,813,291.62</b>	<b>958,007,048.98</b>
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES</b>			-
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1,354,813,291.62</b>	<b>958,007,048.98</b>



## BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2021		2020	
		Brut	Amortissement	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Écart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		433,643,515.56	431,221,583.67	2,421,931.99	4,384,436.83
Immobilisations corporelles		14,799,329,484.73	11,458,624,179.91	3,340,705,304.82	3,376,587,593.41
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1,455,476,114.26	1,050,783,075.93	404,693,038.33	295,766,375.44
Autres immobilisations corporelles		13,343,853,370.47	10,407,841,103.98	2,936,012,266.49	3,080,821,217.97
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		624,617,727.38	128,400,767.44	496,216,959.94	563,602,190.12
Immobilisations financières		34,918,609,658.83	-	34,918,609,658.83	33,468,424,542.56
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	6,685,000,000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		34,536,504,129.40	-	34,536,504,129.40	26,453,889,734.78
Impôts différés actif		382,105,529.42	-	382,105,529.42	329,534,807.77
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>50,776,200,386.60</b>	<b>12,018,246,531.03</b>	<b>38,757,953,855.57</b>	<b>37,412,996,762.92</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>					
Stocks et encours		1,943,662,565.81	523,227,416.57	1,420,435,149.24	1,949,715,696.22
Créances et emplois assimilés		6,242,860,537.72	563,912,334.23	5,678,948,203.49	4,149,933,140.14
Clients		3,574,126,057.27	44,152,527.34	3,529,973,529.93	1,713,581,042.22
Autres débiteurs		644,136,470.39	-	644,136,470.39	620,366,850.00
Autres actifs courants		2,024,598,010.06	519,759,806.89	1,504,838,203.17	1,815,985,247.92
Disponibilités et assimilés		1,365,682,261.20	-	1,365,682,261.20	1,053,462,692.90
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1,365,682,261.20	-	1,365,682,261.20	1,053,462,692.90
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>9,552,205,364.73</b>	<b>1,087,139,750.80</b>	<b>8,465,065,613.93</b>	<b>7,153,111,529.26</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>60,328,405,751.32</b>	<b>13,105,386,281.82</b>	<b>47,223,019,469.50</b>	<b>44,566,110,292.18</b>

## BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2021	2020
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		1,600,000,000.00	1,600,000,000.00
Primes liées au capital			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		35,793,390,267.28	35,290,876,975.66
Ecart de réévaluation			-
Ecart de déquivalence			-
Résultat net		3,578,046,979.55	1,354,813,291.62
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	-
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		<b>40,971,437,246.84</b>	<b>38,245,690,267.28</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		120,766,010.47	132,709,901.62
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance		2,049,056,846.70	2,251,710,820.55
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>2,169,822,857.17</b>	<b>2,384,420,722.17</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		2,060,919,933.28	2,264,747,168.44
Impôts		1,302,530,987.50	881,902,184.06
Autres dettes		718,308,454.71	789,349,950.23
Trésorerie passif		-	-
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>		<b>4,081,759,365.49</b>	<b>3,935,999,302.73</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>47,223,019,469.50</b>	<b>44,566,110,292.18</b>
		0.00	-

## COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2021	2020	VAR
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		12,613,934,771.21	7,116,578,433.29	77%
Variation stocks produits finis et en cours	-	337,051,410.74	61,603,744.80	-647%
Production immobilisée		1,592,284.44	9,237,500.99	-83%
Subventions d'exploitation				
<b>I- PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>12,278,475,644.91</b>	<b>7,187,419,679.08</b>	<b>71%</b>
Achats consommés	-	1,314,709,916.95	1,140,900,844.32	15%
Services extérieurs	-	1,596,199,361.94	1,067,444,021.94	50%
<b>II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>- 2,910,909,278.89</b>	<b>- 2,208,344,866.25</b>	<b>32%</b>
<b>III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>9,367,566,366.02</b>	<b>4,979,074,812.83</b>	<b>88%</b>
Charges de personnel	-	3,234,133,984.86	2,703,339,489.62	20%
Impôts, taxes et versements assimilés	-	12,309,210.11	24,411,579.42	-50%
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>6,121,123,171.04</b>	<b>2,251,323,743.78</b>	<b>172%</b>
Autres produits opérationnels		176,970,403.33	95,589,532.78	85%
Autres charges opérationnelles	-	428,224,334.60	268,284,585.77	60%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1,877,558,942.40	1,111,340,277.08	69%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13,528,991.36	9,462,182.02	43%
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>4,005,839,288.73</b>	<b>976,750,595.73</b>	<b>310%</b>
Produits financiers		1,506,960,028.48	1,661,547,197.97	-9%
Charges financières	-	6,912,525.42	21,855,865.97	-68%
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1,500,047,503.06</b>	<b>1,639,691,332.00</b>	<b>-9%</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>		<b>5,505,886,791.80</b>	<b>2,616,441,927.74</b>	<b>110%</b>
Participation des travailleurs au bénéfice	-	641,567,292.26	542,137,716.66	18%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	1,148,528,767.57	616,768,828.22	86%
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	137,743,752.42	102,722,091.24	34%
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>13,975,935,068.08</b>	<b>8,954,018,591.85</b>	<b>56%</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>- 10,397,888,088.52</b>	<b>- 7,599,205,300.23</b>	<b>37%</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>3,578,046,979.55</b>	<b>1,354,813,291.62</b>	<b>164%</b>
Eléments extraordinaires (produits)				
Eléments extraordinaires (charges)				
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES</b>		<b>-</b>		
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>3,578,046,979.55</b>	<b>1,354,813,291.62</b>	<b>164%</b>





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة  
مهام التعليم والتقييم

اذن بالطبع لمذكرة التخرج/تقرير التبرص

أنا الممضي أسفله الاستاذ: ز. حسان مدونا

المشرف على مذكرة التخرج للسنة الجامعية: 2022.../2023

ماستر للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- جمال جديان الدين 2- بيو. تر. كحة 3- علاء الدين

عنوان المذكرة: استعدادات نموذج Shevrad للتنبؤ بالفتن الكال من المؤسسات  
الإحصائية - دراسة حالة مؤسسة موهيفوم - 2019 - 2021  
تخصص: الرياضة

اللسانس للطلبة الاتية أسماؤهم:

1-.....-2.....-3.....

4-.....-5.....

عنوان التقرير: .....

تخصص: .....

مصادقة الإدارة	تاريخ الامضاء	اسم ولقب الاستاذ المشرف
	<u>17/05/2023</u>	<u>ز. حسان</u>